متشابه القرآن

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني
المتوفى سنة ٤١٥ هـ

تحقيق
الدكتور عدنان محمد زرزور
بجامعة دمشق

القسم الأول

دار التراث
ص.ب ١١٨٥ القاهرة

دار النصر للطباعة
١٣ شارع سعد الله بالدرب الأحمر بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. اللهم هيء لنا من أمرنا رشدا، ولا تضلنا بأعمالنا، واهدنا منك إلى سواء السبيل

وبعد، فهذا كتاب «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار، يأخذ طريقه إلى النشر لأول مرة، بعد أن فرغت من تحقيقه ومراجعته منذ أكثر من عامين، وقصدت إلى تحقيق كتابه «تنزيه القرآن عن المطاعن» — الذي سبق له النشر عن نسخة واحدة — وبعض الكتب الأخرى للحاكم الجشمي، أحد أعلام التفسير في القرن الخامس؛ الذي جعلت من دراسة منهجه في التفسير وآرائه – الاعتزالية – في علم الكلام، موضوع بحثي لدرجة الدكتوراه.

واليوم أعود لأقدم كتاب القاضي، فأجدني قد قدمت له بمقدمة مطولة، تناولت في فصلها الأول حياة القاضي رحمه الله، وتحدثت في فصلها الثاني عن الكتاب، وعن عملي في تحقيقه. وبالرغم من أني قد أهملت بعض النقاط في حياة القاضي – التي أرجو أن أعود إلى الحديث عنها في مقدمة تحقيق «التنزيه» – إلا أن عبد الجبار أصبح في حياتنا الثقافية والعلمية أشهر من أن يعرَّف، بعد أن نُشر كتابه «المغني في أبواب التوحيد والعدل» وبعض كتبه القيمة الأخرى، حتى إن حاله اليوم لتذكرنا بالمكانة التي احتلها قديماً لدى العلماء والمصنفين، وبخاصة المعتزلة منهم الذين كانوا يلقبونه بقاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه، ولا يعنون به عند الإطلاق غيره

والكلمة التى نحب أن نضيفها هنا بين يدى التحقيق : أننا اليوم بحاجة إلى التراث الأصيل لجميع الفرق الإسلامية ، نأخذ منه اليوم مايؤكد وحدة الفكر الإسلامى وشموله ، بعد أن توزع - أوكاد - على أيدى المتأخرين من أشياع هذه الفرق . ولسنا نقصد من نشر كتب المعتزلة - الذين شوهت آراؤهم على أيدى الأشاعرة ودعاة الجبر والتووا كل فى العالم الإسلامى - إلى الانتصار لفرقة على أخرى ، أو إلى إحياء آراء فرقة خاصة من هذه الفرق ؛ لأنها جميعاً تستوى عندنا فى عدم إحاطتها بنظرة الإسلام الشاملة للوجود ، وتصوره المفرد لعلاقة الإنسان بالله وبالكون ، ولا تخلو فرقة واحدة من الغلو فى جانب ، والتفريط فى جانب آخر ، ولكن « تركيز » كل منها على جانب بعينه، يعيننا اليوم على فهم أدق وأعمق لجوانب العقيدة الإسلامية ، وتصور الإسلام الكامل ، ونظرته الشاملة، وتعامل القــــرآن الكريم مع جميع عناصر الكينونة الإنسانية ومقوماتها من « العقل » و « الروح » و « الحس » و « البديهة » وسائر عناصر الإدراك البشرى بوجه عام .

ونرجو - على كل حال - أن يكون عندنا من الموضوعية وسعة الأفق، مانحاول معه الإفادة من منهج المعتزلة العقلى ، ومن سائر المناهج الكلامية الأخرى ، فى الدفاع عن الإسلام ، وشرح حقائقه أمام مناوئيه ومخالفيه، من أبنائه والغرباء عنه على حد سواء .

عدنان محمد زرزور

مُقدّمة التحقيق



الفصل الأول

القاضي عبد الجبـــار

١ — مولده ونشأته

هو أبو الحسن عبدالجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمذانى الأسدأبادى ، ولد فى ضواحى مدينة همذان ـ بإقليم خراسان ـ أو «سوادها» كما عبّر أبو حيان التوحيدى ، وإن كان من الممكن أن نرجح أنه ولد فى بلدة «أسد أباد» لأنهم جروا على نسبته إليها والى همذان — والأولى على منزلة من الثانية — على طريقتهم فى النسبة إلى البلد مسقط الرأس ، وإلى المدينة — أو قصبة الإقليم الذى تتبعه تلك البلدة ، نظراً لشهرة عاصمة الإقليم من جهة ، ولأن الغالب على طالب العلم الانتقال إليها للقاء المزيد من العلماء ، والقراءة على كبار الشيوخ ، من جهة أخرى . ثم إن الحاكم الجشمى يقول فى ترجمته : «وأصله من أسد أباد همذان ؛ خرج إلى البصرة ، واختلف إلى مجالس العلماء» [1] .

---

(١) شرح عيون المسائل ، المجلد الأول ، ورقة ١٢٩ ، وقد نسبه الأستاذ ـ المرحوم ـ مصطفى السقا فى مقدمة التحقيق التى صدر بها الجزء الرابع عشر من «المغنى» إلى « هَمدان » (إحدى القبائل اليمنية القديمة التى لا تزال باقية حتى الآن بجبالها المعروفة بجبال همدان فى جنوبى جزيرة العرب) كما يقول ، فى حين أن المصادر التى بين أيدينا تقول فى نسبه (الهمـــذانى . الأسد أبادى) فتنسبه إلى هاتين البلدتين اللتين تقع إحداهما على منزلة من الأخرى ، وبعض هذه المصادر كذلك تنسبه إلى (أستر أباذ) — وإن كان ذلك فى حالة أو حالتين فقط — وهذه أيضاً بلدة بخراسان ، فذكر هذه البلاد مجتمعة يرجح أن يكون نسبة القاضى إلى (همذان) البلد ، دون القبيلة العربية اليمنية ، وإن كانوا يقولون فى بعض الأحيان (الهمدانى) بالإهمال . وربما كان القاضى يرجع فى نسبه إلى إحدى القبائل اليمنية القديمة ، وأنه (عربى صليب) كما =

وليس فيما بين أيدينا من المصادر تحديد لتاريخ ميلاده ، شأنه فى ذلك شأن الكثير من القدماء ، وإن كانت أكثر هذه المصادر تذكر أنه عُمّر طويلا ، وبعضها ينص على أنه قد جاوز التسعين[1] ، فإذا علمنا من كتب التراجم هذه أنه توفى سنة خمس عشرة وأربعمائة ؛ أمكننا القول إنه ولد فى أواخر الربع الأول من القرن الرابع .

أما وفاته رحمه الله ، فكانت فى شهر ذى القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة ، كما ذكر أكثرهم[2] . ولعل وفاته فى أواخر هـذا العام هو السبب الذى جعل الحاكم يتشكك فى تاريخ وفاته ، فيجعلها بين عامى ٤١٥ — ٤١٦ ، وهـذا يصعب الأخذ بما حسبه الخطيب البغدادى أن وفاته — وقد جزم أنها فى عام ٤١٥ — كانت فى أول هذا العام[3] .

= يقول الأستاذ السقا ! ولكن الكتب التى ترجمت للقاضى لم تتعرض لشىء من ذلك . وأدق مابين أيدينا أن أصله من « أسد أباد » كما نص على ذلك الحاكم رحمه الله . انظر السبكى : طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢١٩ ، معجم البلدان لياقوت ٤/٩٨١ ، ١/٢٤٢ ، ٢٤٥ .

(١) قال ابن كثير : « وقد طال عمره » وقال السبكى : « عمر دهراً طويلا حتى ظهر له الأصحاب » وقال ابن الأثير « وقد جاوز التسعين » وقال الذهبى : « مات فى ذى القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة من أبناء التسعين » انظر شذرات الذهب ٣/٢٠٣ طبقات الشافعية ٣/٢٢٠ الكامل ٧/٣١٥ سير أعلام النبلاء مجلد ١١/ ورقه ٥٤

(٢) انظر طبقات الشافعية ، وسير أعلام النبلاء ، المصدر السابق — مصور دار كتب رقم ١٢١٩٥ ح — ولسان الميزان ٣/٣٨٦ وليس فيه ذكر الشهر ، وطبقات المفسرين للداوودى — مخطوط — وطبقات المفسرين للسيوطى ص ١٦ طبع ليدن ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٠٣ .

(٣) قال صاحب تاريخ بغداد : «مات عبد الجبار بن أحمد قبل دخولى الرى فى رحلتى إلى خراسان وذلك فى سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وأحسب أن وفاته كانت فى أول السنة » تاريخ بغداد ١١ / ١١٥ ، وأبعد من هـذا الحسبان ما ذكره ابن الأثير عرضاً أنه توفى عام ٤١٤ .

وقد توفى فى مدينة الرى ، ودفن فيها بداره ، رحمه الله .

٢ — نشأته وتوليه القضاء

نشأ القاضى فى أسرة فقيرة رقيقة الحال ، من أب يعمل حلاجاً فى سواد همذان ، وشب الابن على هذه الرقة التى لازمته حتى بعد زواجه ورزقه بالولد ، ولكنه مالبث بعد أن اتصل بالصاحب ابن عباد وولى قضاء الرى ، أن أثرى ثراء واسعاً ، واقتنى المال والعقار .

وكان سبب توليه القضاء : أن الصاحب إسماعيل بن عباد — أشهر وزراء دولة بنى بويه فى العراق وفارس وخراسان ، المتوفى سنة ٤٨٥ — كان لا يرى تولية القضاء ، فى دولته الشيعية ، إلا لمن كان معروفاً بالاعتزال [1] ، وكان عبد الجبار بدأ يعرف بإمام المعتزلة فى عصره ، فاتصل به الصاحب واستدعاه إلى الرى ، وكتب له عهداً بتوليته رئاسة القضاء فى الرى وقزوين وغيرهما من الأعمال التى كانت لفخر الدولة سنة ٤٦٧ ، ثم أضاف إليه بعد ذلك فى عهد آخر إقليمى جرجان وطبرستان بعد «فتحهما» فيما يبدو [2] .

---

(١) انظر شرح عيون المسائل للحاكم الجشمى ١ / ١٥٥ — مخطوط — حيث أطال المؤلف — وهو معتزلى يذهب فى الفروع مذهب الزيدية — الحديث عن « الصاحب الجليل كافى الكفاة رحمه الله » بعد فراغه من تعداد المعتزلة من آل بويه ، فقال فيه : إنه جمع بين الكلام والفقه والحديث واللغة والنحو ، وبين النظم والنثر . وقال : إنه قرأ الكلام على أبى عبد الله — أحد شيوخ القاضى — وإنه كان فى ابتداء أمره إمامياً ثم رجع إلى الاعتزال . وفى « ظن » الحاكم أنه كان زيدياً ، ونقل عن القاضى قوله : « مولانا الصاحب شيعى الشعر ، معتزلى التصنيف » . وانظر جولد تسهر : مذاهب التفسير الإسلامى ص ١٨٩ .

(٢) انظر لسان الميزان ٣/٣٨٧ ورسائل الصاحب ؛ تحقيق عبد الوهاب عزام والدكتور ضيف ، صفحة ٣٤ وصفحة ٤٢ الطبعة الأولى .

وكان القاضي ، كما يظهر من هذا العهد ، مثال العدل والورع فى أحكامه ، فقد جاء فى أسباب إضافة جرجان وطبرستان إلى أعماله: أن أمير المؤمنين « ألفاه الكافى فيما استكفاه ، الوافى بما قلده واسترعاه . قد نهض من قضاء قضاته ، بما أحمد فيه رضىً مسعاته . مؤديا حق الله فى الأخذ بالعـدل ، والحكم بالفصل . والقضاء بموجَب الدين ومقتضاه ، والإمضاء على سنن الشرع ومقضاه . لا يميل به هواه عند الارتياد ، ولا يختلف مغزاه فى الاعتبار والاجتهاد . الورَعُ مركبه وسبيله ، والحق مقصده ودليله . قد ضُربت بحُسْنِ مذهبه الأمثال ، وشُدَّت إلى اقتباس علمه الرحال .. »

ثم بعد أن ذكر البلاد المضافة إليه ، قال : « ممتعاً رعية هذه البلاد بكفايته ، قاسماً لهم حظوظهم من رعيته ودرايته . فأولى الولاة من جمع فيه الحلم والحجى ، وأكفى الكفاة من أجمع عليه فى العلم والتقى »[1] .

ولم يكن الوزير الصاحب يخفى إعجابه الشديد بكفاءة القاضى وعلمه وفضله ، فكان يقول فيه: إنه « أفضل أهل الأرض » ، « وأعلم أهل الأرض »[2].

ويذكر الحاكم فى طبقات المعتزلة أن القاضى بقى فى الرى ، بعد أن استدعاه إليها الصاحب ، مواظباً على التدريس إلى أن توفى . وهـذا يدل على أن

---

(١) انظر رسائل الصاحب ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر طبقات المعتزلة ، ص : ١١٢ ، وانظر رسائل الصاحب ، فى مواضع متفرقة ، يظهر فيها أثر هذا الاعجاب ، حيث يخاطبه بقوله (قاضى القضاة الأجل) ويقول فيه (أقضى القضاة) ويتبع لقبه : قاضى القضاة ، بالدعاء له بدوام التأييد والعز والبقاء ، ويقول كذلك: (وما بينى وبين قاضى القضاة يكبر عن الشكر ، لابل عن إجراء الذكر) ، انظر الرسـائل الصفحات : ١٣٩ ، ١٨٣ ، ١٨٩ .

أعباء منصبه الكبير ما كانت لتشغله عن الإملاء والتدريس ، إلى أن تفرغ لذلك في نهاية الأمر بعد عزله عن القضاء ، عقب وفاة صاحبه الوزير الصاحب الأديب [١] .

ويقال في أسباب عزله : إنه كان قليل الوفاء للصاحب الذى قدّمه وأعلى منزلته في دولة بنى بويه ، فقد رفض القاضى الصلاة على صاحبه ، وقال إنه لا يرى الترحم عليه ، لأنه مات من غير توبة ! ولا بد لمرتكب الكبيرة ، فى مذهبهم ، من التوبة حتى لا يكون حكمه الخلود فى النار !

قالوا : فنقم عليه فخر الدولة لذلك وقبض عليه ، وعزله من منصبه ، وصادره على ثلاثة آلاف ألف درهم [٢] .

ولكن هذا فى الواقع لا يفسر سبب عزله ومصادرته ، بمقدار ما يفسره عادة أصحاب السلطان فى ذلك الوقت ، بمصادرة كبار الدولة عند عزلهم ، أو عند وفاتهم ، والغضب عليهم فى بعض الأحيان ، حتى عدت المصادرة من « الموارد » الهامة للأمراء والسلاطين ! سواء أكان ذلك لاعتقادهم أن ثروات هؤلاء قد ساقها إليهم منصبهم الكبير ، أم لمجرد الحصول على المال ، وخشية أن يؤلف هؤلاء المعزولون الناس بأموالهم !

ويبعد أن يكون فخر الدولة قد صادر القاضى وعزله لقلة وفائه للصاحب ، وقد قام بعد ذلك بمصادرة أموال الصاحب نفسه [٣] !.

---

(١) انظر لسان الميزان : ٣/ ٣٨٧ .

(٢) انظر ابن حجر : المصدر السابق ، معجم الأدباء لياقوت (طبع مصر) ٦/ ٢٩٩.

(٣) انظر مقدمة المحقق الدكتور عبد الكريم عثمان ، لشرح الأصول الخمسة ص ١٥ — ١٦ .

على أن ورع القاضى فى تطبيق مذهبه فى هذا المقام مما يصعب تبريره فى مواجهة العامة ، حتى طعنوا على القاضى فى قلة الوفاء [١] ـ كما رأينا ـ كما أنه كان أبعد ما يكون عن اعتبارات الولاء والصداقة والسياسة جميعاً . وربما لم يكن له مايبرره ـ فى الواقع ـ فى مذهب القاضى نفسه إذا صح ماتنسبه بعض المصادر إلى الصاحب من أن الكبيرة التى ارتكبها ، والتى لم يعلم له القاضى توبة منها ، كانت شرب النبيذ [٢] !.

على أن القاضى، رحمه الله ، قد رمى من بعض خصومه بأنه لم يكن محموداً فى القضاء ـ وهذا ماينفيه عهد أمير المؤمنين الذى أشرنا إليه ـ كما أن التوحيدى ، لسبب ما ، انفرد بإفحاش القول فيه ، حتى إنه لم يجد مايعبر به عن استدعاء الصاحب له واعجابه به ، غير قوله : « واتصل بابن عباد فراج عليه لحُسن سمته ولزوم ناموسه ! » وقبل أن يسترسل فى ذم الكلام وأهله ويتوسع فى ذلك ،قال فى القاضى : « وولىَ القضاء ، وحصّل المال حتى ضاهى قارون فى سعة المال ؛ وهو مع ذلك نَغِل [٣] الباطن ، خبيث المعتقد ، قليل اليقين » [٤].

ولقد علم أبو حيان ـ وكان حرياً به الا يفرغ ما فى نفسه على القاضى ـ أنه لم يصدق القول فى الرجل ، لأنه لاسبيل له إلى الاطلاع على باطنه، حتى يقول فيه إنه كان خبيث المعتقد أو قليل اليقين !! ولأن الذى يدل عليه ظاهره ـ فيما كتب

---

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت : ٦/٢٩٩ .

(٢) راجع مذاهب التفسير الإسلامى لجولد زيهر ، ترجمة الدكتور النجار رحمه الله ص ١٩٠ .

(٣) نغلت نيته : ساءت ، ونغل قلبه علىَّ: ضَغِن . انظر أقرب الموارد ص ١٣٢٤ .

(٤) راجع لسان الميزان لابن حجر : ٣/٣٨٦ — ٣٨٧ .

وأملى – أنه لم يكن كذلك رحمه الله ، ولقد كان يسع أباحيان ألا يوسع القاضى من السباب والشتائم – لولا طمع يحمله على ذلك[١] – إذا كان رأيه سيئاً فى الكلام على مايزعم !.

٣ — ثقافة القاضى وشيوخه ومنزلته العلمية

بدأ القاضى حياته دارساً للأصول على مذهب الأشعرى ، وفقيها على المذهب الشافعى ؛ قال الحاكم : « وكان فى ابتداء حاله يذهب فى الأصول مذهب الأشعرية ، وفى الفروع مذهب الشافعى ، فلما حضر المجالس وناظر ونظر ، عرف الحق فانقاد له »[٢].

وكان أراد أن يقرأ فقه أبى حنيفة على أبى عبد الله البصرى[٣] . فقال له :

---

(١) ذكر ياقوت أن أبا حيان (كان قصد ابن عبد إلى الرى فلم يرزق منه فرجع عنه ذاماً له !) ثم قال : (وكان أبو حيان مجبولا على الغرام ثلب الكرام !) ونحسب القاضى عندنا أن يعد فى هؤلاء . انظر معجم الأدباء . ١٨٧/٦ .

(٢) شرح عيون المسائل للحاكم الجشمى ، الجزء الأول ، ورقة ١٣٠ ، وانظر طبقات المعتزلة ، طبع بيروت ، ص ١١٢ .

وقد وضعه الحاكم على رأس طبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة ، فقال : « فمن هذه الطبقة ، بل أولهم وأقدمهم فضلا قاضى القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد ... » ثم قال : « وهو يعد من معتزلة البصرة من أصحاب أبى هاشم لنصرته مذاهبه » المصدر السابق ، ورقه ١٢٩ . وانظر الحديث عن فرعى المعتزلة الكبيرين : معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد ، وأهم رجالات كل من الفرعين ، والمسائل التى دارت عليها فلك أبحاث كل منهما : ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين رحمه الله ، الجزء الثالث . وانظر حديثنا عن كتاب (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للقاضى ، فى ثبت كتبه القادم .

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن على البصرى ، ذكر القاضى أنه كان من أصحاب أبى هاشم – وهم الذين قدمهم فى طبقاته على رجال الطبقة العاشرة – وأنه أخذ أولا عن أبى على بن خلاد ثم عن أبى هاشم (لكنه بلغ بجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره) أخذ الفقه عن أبى الحسن =

هذا عم كلُّ مجتهد فيه مصيب — المعتزلة من المصوّبة كما هو معلوم — وأنا في الحنفية ، فكن أنت في أصحاب الشافعي ، قال الحاكم : « فكان بلغ في الفقه مبلغاً عظيماً ، وله اختيارات »[١] لكنه مالبث أن وفر أيامه على الكلام دون الفقه ، وكان يقول في ذلك : للفقه أقوام يقومون به طلباً لأسباب الدنيا ، وعلم الكلام لاعرض فيه سوى الله تعالى[٢] .

قرأ الكلام مدة على أبي إسحاق بن عياش [٣]، ثم رحل الى بغداد وأقام عند الشيخ أبي عبد الله مدة مديدة « حتى فاق الأقران وخرج فريد دهره » كما يقول الحاكم .

= الكرخي ولازمه الزمان الطويل . وقد جرت عادة القاضي على وصفه بالشيخ المرشد أبي عبد الله . توفي رحمه الله سنة سبع وستين وثلاثمائة . انظر شرح عيون المسائل : ١/ ورقة ١٢٥ — ١٢٦ ؛ وطبقات المع ، ص : ١٠٥ — ١٠٧ .

(١) شرح عيون المسائل _ المصدر السالف _ ١/١٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الورقة ، وانظر طبقات المعتزلة ص ١١٢ طبع بيروت

(٣) هو ابراهيم بن عياش البصري ، من رجال الطبقة العاشرة . قال القاضي : (وهو الذي درسنا عليه أولا ، وهو من الورع والزهد والعلم على حظ عظيم . وكان مع لقائه لأبي هاشم استكثر من أبي علي بن خلاد . ثم من الشيخ أبي عبد الله ، ثم انفرد) شرح العيون ١/ ورقة ١٢٦ .

وبذلك يكون القاضي قد أخذ ممن قرأ على أبي هاشم الجبائي (ت ٣٢١) ، والواقع أن نظرة واحدة في كتب القاضي _ وبخاصة المغني _ توضح مدى عنايته الكبيرة بآراء أبي هاشم وآراء أبيه أبي علي (ت ٣٠٣) وهو يقول عن كل منهما : شيخنا فلان : حيثما نقل عنهما أو استشهد بهما . وغالباً مايفعل ذلك في كل صفحة من صفحات المغني وسائر كتبه تقريبا . حتى ليعد أكبر أنصار المدرسة الجبائية وعمدها ، فوق أنه لسانها وقلمها . وإذا كان الانتصار الأخير _ أو الانتشار _ كتب في المعتزلة لآراء أبي هاشم _ كما يذكر مؤرخو الفرق _ فإن الفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى القاضي عبد الجبار ، الذي تبنى آراء أبي هاشم بخاصة ، وآراء المدرسة الجبائية بعامة ، ودافع عنها ، وخلدها في إملاءاته الكثيرة .

وسمع الحديث من أبي الحسن إبراهيم بن سَلَمة القطان (ت ٣٤٥) وعبد الرحمن ابن حمدان الجلاب (ت ٣٤٦) ، وعبد الرحمن بن جعفر بن فارس (ت ٣٤٦) والزبير بن عبد الواحد الأسد أبادى (ت ٣٤٧) ، وغيرهم .

والواقع أن القاضى لم يكن متمكناً من الكلام ، أو الفقه ، دون سائر فروع الثقافة الإسلامية الأخرى ، فقد درس التفسير وأصول الفقه والحديث وغيرها، بل يمكن القول إنه كان متمكناً من جميع فروع الثقافة المعروفة فى عصره .

وما يكون لمن « انتهت الرياسة فى المعتزلة إليه حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ، ومن صار الاعتماد على كتبه التى نسخت كتب من تقدمه من المشايخ ». كما يقول الحاكم ، إلا أن يكون كذلك . وسوف نشير بشىء من التفصيل إلى كتبه المتصلة بتفسير القرآن عند الكلام عن كتابه فى متشابهه ، ونعرض هنا إلى بعض ماقيل فى منزلته ، رحمه الله ، فى أهم فروع الثقافة الإسلامية الأخرى .

ففى علم الكلام :

يقول الحاكم : « وليس تحضرنى عبارة تنبىء عن محله فى الفضل وعلو منزلته فى العلم ، فإنه الذى فتق الكلام ونشره ، ووضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التى سارت بها الركبان وبلغت الشرق والغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله .. » [١].

ويذكر له من هذه الكتب . « كتاب الدواعى والصوارف ، والخلاف والوفاق . وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمانع ، وكتاب

---

(١) شرح عيون المسائل للحاكم ، الجزء الاول ، ورقة ١٢٩

ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز .. إلى أمثال ذلك مما يكثر »[1] .

ويقول: « وأماليه الكثيرة ، نحو المغنى ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمس ونحوها » .

ويذكر أن له كتباً فى الشروح لم يسبق إلى مثلها « كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراض » وكتباً أخرى فى تكملة كتب المشايخ ـ كل ذلك فى الكلام ـ « صنفه على مثل طريقتهم ونمط كتابتهم. كتكملة الجامع ، وتكملة الشرح . . » إلى جانب كتب أخرى فى النقض على المخالفين وكتبهم « أوضح فيها بطلان قولهم ، كنقض اللمع ، ونقض الإمامة » وكتب فى مسائل وردت عليه من الآفاق فأجاب عنها « نحو الطوسيات ، والرازيات ، والعسكريات ، والقاشانيات ، والمصريات ، وجوابات مسائل أبى رشيد ، والنيسابوريات ، والخوارزميات » وكتب فى المسائل التى وردت على المشايخ « فأجابوا عنها بصحيح وفاسد ، فبينه رحمه الله وتكلم عليه ، ككلامه فى المسائل الواردة على أبى الحسن ! والمسائل الواردة على أبى القاسم ، والمسائل الواردة على أبى على ، وأبى هاشم » إلى كتب أخرى كثيرة ذكرها الحاكم ، وقال بعد أن فرغ من عرضها : « وغير ذلك مما يكثر تعداده ، وذكر جميع مصنفاته يتعذر »[2] .

---

(١) المصدر السابق ورقة ١٣٠ ، ويذكر الحاكم أن هذه الكتب قد سبق القاضى إلى التصنيف فى بابها (غير أنه لم يسبق إلى مثل تصنيفه فى حسن رونقه وديباجته وإيجاز ألفاظه وجودة معانيه ..)

(٢) المصدر السابق .

وغنى عن البيان أن القاضى وهو يؤلف أو يملى فى الكلام على مذهب أصحابه — وكان مقدَّمهم وصاحب الرياسة فيهم ـ ما كان له أن يتهاون فى إقامة الدليل على بطلان مذهب خصومه من الأشاعرة وغيرهم !. بل على العكس من ذلك نجده فيما يتصل بالأشاعرة وإمامهم أبى الحسن، رحمه الله ، يشتد فى القسوة عليهم فى كثير من الأحيان ، نظراً لغلبتهم على العامة ، ولمعرفته بمواطن الضعف فى هذا المذهب الذى كان قد نشأ عليه ، ولهذا لانجد فى اتهام بعض كتاب التراجم له ، كالذهبى وابن حجر ، بأنه من غلاة المعتزلة ، مايوجب البحث والتأمل. لكن من طريف مايتصل بهذا الموضوع مانقله صاحب لسان الميزان عن الخليلى قال : « كتبت عنه ، وكان ثقة فى حديثه ، لكنه داع إلى البدعة لاتحل الرواية عنه ![1] » ومانقله ابن العماد عن ابن قاضى شُهبة قال : « وكان شافعى المذهب ، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال ![2] » ، وكأن الجمع بين المذهب الشافعى فى الفروع ، والاعتزال فى الأصول ، من المحال ! أو كأن الشافعية لم يكن فيهم معتزلى واحد قبل القاضى عبد الجبار ! سواء أكان من عامتهم ، أم من شيوخهم ![3]

وفى أصول الفقه :

نجد ابن خلدون يتحدث عن أفضل ما كتب فيه على طريقة المتكلمين ، فيجعل لكل من الأشعرية والمعتزلة فى ذلك كتابين ؛ البرهان : لإمام الحرمين

---

(١) ابن حجر : ٣/٣٨٧ .

(٢) شذرات الذهب : ٣/٢٠٣ .

(٣) انظر الفصل الذى عقده الحاكم للذين ذهبوا مذهب العدل من الفقهاء ، والذى تحدث فيه عمن ذهب إلى الاعتزال من أصحاب الشافعى ، ومنهم أبوبكر الصيرفى ، وأبوبكر الدقاق ، وأبو بكر القفال الشاشى : شرح عيون المسائل : ١/ ورقة ١٥٨ ، وانظر فيه قضاة الشافعية الذين كانوا يرون رأى المعتزلة ، ورقة ١٣٤ ؛ والورقة ١٣٦ .

والمستصفى : للغزالى ، وكتاب العمد للقاضى ، وشرحه « المعتمد » لأبى الحسين البصرى. ثم يقول : «وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه»[١].

بل إن الزركشى فى البحر المحيط لايرى أن أحداً يستحق الذكر بعد الشافعى غير الباقلانى والقاضى عبد الجبار ، ويكاد أن ينسب الناس بعدهما إلى التقليد فى هذا الفن ، فيقول بعد أن أوضح جهود الشافعى ،رضى الله عنه، فى تقعيد هذا العلم : « وجاء من بعده ، فبينوا وأوضحوا ، وبسطوا ، وشرحوا ، حتى جاء القاضيان : قاضى السنة أبوبكر بن الطيب ، وقاضى المعتزلة عبد الجبار ، فوسعا العبارات وفكا الإشارات ، وبينا الإجمال ، ورفعا الإشكال » ثم يقول : « واقتنع الناس بآرائهم ، وساروا على أخذ نارهم ، فحرروا وقرروا ، وصوبوا وصوروا [٢] » .

ثم إنه فى كتابه السابق ؛ وهو يقع فى ثلاث مجلدات ضخام ، لايكاد يذكر مسألة من مسائل أصول الفقه إلا ويورد فيها رأى القاضى عبد الجبار .

وقد أشار السبكى والداوودى إلى منزلة القاضى فى هذا العلم ؛ بعبارة موجزة تشعر بأن الأمر أشهر من أن يتحدث عنه ، فقالا : « وكان له الذكر الشائع بين الأصوليين [٣] » .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ؛ تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ص: ١٠٣١ . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ . وقد قال الحاكم :إن للقاضى فى أصول الفقه (كتباً جامعة لم يسبق إلى مثلها ، كالنهاية ، والعمد ، وشرح العمد) . وعلى ذلك يكون (المعتمد) لأبى الحسين شرحاً آخر للعمد ، أو شرحاً لكتاب آخر غير العمد ، وهو الأرجح .

واجع شرح عيون المسائل : الجزء الأول ، ورقة ١٣٠ /و

(٢) البحر المحيط ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٨٣ أصول فقه ، المجلد الأول.

(٣) السبكى : ٢١٩/٣ . الداوودى : طبقات المفسرين ، مخطوط دار الكتب .

دراسات أصولية فريدة :

بل إننا نجد عند القاضى فى ميدان الدراسات الأصولية ، بناء على منهجه الدقيق فى البحث ، مسائل وأبحاثاً لم يسبق إليها ، فكتابه «المغنى» ـ وهو فى علم الكلام ، أو فى أصول الاعتقاد ، كما يعبرون ـ يحوى بين أجزائه جزءاً يحمل عنوان « الشرعيات » ـ الجزء السابع عشر ـ تناول فيه مباحث فى أصول الفقه ، كمسائل الإجماع والقياس والاجتهاد ، وأبحاث العموم والخصوص ، والأمر والنهى ؛ ونحوها ، على غير ماتناولتها كتب أصول الفقه ، فقد كان يكتفى منها بذكر جمل القول ، ومايجرى منها مجرى الأصول ، ولهذا وضعها فى كتاب خصه بعلم الكلام ، وهو يقول فى ذلك : « وإنما نذكر فى هذا الموضوع جُمَل القول فى الأدلة ، لأن الغرض بيان مايعرف به الأحكام فى الوعد والوعيد ، دون تقصى القول فى أصول الفقه[١] » ويقول : « وإنما نذكر الآن جمل الأدلة ، لوقوع الحاجة إليها فى باب معرفة أصول الشرائع ، والوعد والوعيد ، والأسماء والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والإمامة ، لأن هذه الأبواب أصلها الأدلة الشرعية ؛ فلابد من بيان أصولها[٢] »

ويرى الأستاذ المرحوم أمين الخولى ـ الذى حرر نص الشرعيات ـ أن بأمثال هذه العبارات ونحوها من الإشارات الكثيرة فى الجزء المذكور « ندرك أن موضوع هذا الجزء هو مايلتقى فيه « الأصلان » اللذان سماهما الأقدمون : أصل الاعتقاد ، وأصل العمل .. أو أصول العقيدة ، وأصول الفقه ، يعرض فيه قاضى القضاة لهذه الناحية مبينا صلة أصول الفقه بأصول الاعتقاد ، وهذا مايبينه قوله :

---

(١) انظر الشرعيات (ج ١٧ من المغنى) ص : ٩٢ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

وإنما نذكر فى هذا الكتاب ما يجرى مجرى الأصول .. (١) »

ثم يقول الأستاذ الخولى : « ويكون هذا الجزء صنفاً غير كثير ولا شائع فى تناول الأصول العليا لأبحاث أصول الفقه، من حيث التقاؤها مع أصول العقيدة، يتناول ما قد يجمل أصحاب أصول الفقه القول فيه، أو يتركون التعرض له أحياناً ، ويدع التفصيل لمكانه من تناول أصحاب الفقه وأصوله (٢) » .

وكأن القاضى بهذا يحاول ـ غير مسبوق ـ أن يقعّد لأصول الفقه ، أصولاً من الفكر والعقيدة المذهبية .

فى الفقه :

أما مكانة شيخنا فى الفقه ، على المذهب الشافعى ، فقد تقدمت فى بيانها عبارة الحاكم أنه « بلغ فى الفقه مبلغاً عظيماً ، وكانت له اختيارات » وطبيعى أن يكون للقاضى ـ ومنزلته فى أصول الفقه ما قدمنا ـ اختيارات فى هذا الفن ! .

وفى الحديث :

أتاح له سماعه على كبار المحدثين فرصة الدراية الواسعة فى فنونه المختلفة ، وقد ترك لنا من أماليه فيه ، كتاب : « نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد » تعرض فيه لكثير من أبواب الحديث ـ على ترتيبها المعروف عند أكثر المحدثين ـ وخص منها بالذكر : الأحاديث المتشابهة .

والواقع أن نظرة واحدة فى فهرس الكتب التى ألفها القاضى أو أملاها على

---

(١) المغنى : جـ ١٧ ، تقديم الأستاذ الخولى ، ص : ٥

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

تلامذته ، تبين مدى ثقافته الغزيرة ، واطلاعه الواسع ، ومنزلته الكبيرة فى الفكر الإسلامى ، القائمة على المشاركة فى شتى فروع الثقافة الإسلامية ، وعلى الدفاع عن الإسلام ورد مطاعن الطاعنين (١) .

فى مجال الدفاع عن الاسلام :

وبحسبنا أن نشير هنا ، فى مجال هذا الدفاع المجيد ، إلى كتابه : « تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد » الذى قال فيه ابن كثير : إنه « من أجل مصنفاته وأعظمها ، وقد أبان فيه عن علم وبصيرة جيدة » والذى قال فيه الذهبى : « إنه أجاد فيه وبرّز (٢) » .

وقد اطلع العلامة المرحوم الشيخ زاهد الكوثرى على مخطوطة هذا الكتاب وقال فيه ، فى معرض حديثه عن بلاء المعتزلة فى الدفاع عن الإسلام « إزاء الدهريين ، ومنكرى النبوة ، والثنوية ، والنصارى ، واليهود ، والصابئة ، وأصناف الملاحدة »

قال : « ولم نر مايقارب كتاب تثبيت دلائل النبوة للقاضى ؛ فى قوة الحجاج وحسن الصياغة ، فى دفع شكوك المتشككين » (٣) .

---

(١) قال الحاكم : (ويقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنف ، فى كل فن ، ومصنفاته أنواع) وقد قام الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثمان ، فى مقدمة التحقيق التى صدر بها (شرح الأصول الخمسة) بعمل فهرس شامل لكتب القاضى ، مع ذكر المصدر ، أو المصادر ، التى أشارت إلى كل منها ، وبيان موضوعها .
انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٢٠ — ٢٣ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٣ / ٣٨٦ . شذرات الذهب : ٣ / ٢٠٣ .

(٣) انظر ص : ١٨ من مقدمة الشيخ زاهد لكتاب (تبيين كذب المفترى) لابن عساكر =

٤ — تلامذته

أما تلامذته فهم كثيرون ، وقد نقل عن أبي سعيـــد السمان ، أنه قال : « دوّخت البلاد فما دخلت بلداً وناحية إلا وفيها من أخذ عن قاضى القضاة » ، وقال الحاكم فى رجال الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة إنهم « أصحاب قاضى القضاة والذين قرءوا عليه وقرءوا على من فى طبقته من علماء المتكلمين » ، وقال فى موضع آخر : إنه قد اتفق له من الأصحاب ما لم يتفق لأحد من رؤساء الكلام [1].

وكان من أشهر تلامذته ، رجال الطبقة المذكورة :

١ — أبو رشيد النيسابورى (سعيد بن محمد) ، قال فيه الحاكم : « وكان بغدادى المذهب ، واختلف إلى مجلسه وهو نَصف ، فدرس عليه وقبل عنه أحسن قبول ، وصار من أصحابه . وإليه انتهت الرياسة فى المعتزلة بعد قاضى القضاة .. وكان القاضى يخاطبه بالشيخ ، ولا يخاطب به غيره) [2] . وله تصانيف جيدة منها كتاب «ديوان الأصول» [3] فى فتاوى الكلام .

= وانظر فى إشادته ، رحمه الله ، برد القاضى عبدالجبار على الباطنية : مقدمته لكتاب (كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة) المطبوع مع كتاب (التبصير فى الدين) للاسفرايينى — كلاهما بتحقيقه — ص : ١٩٠

(١) شرح عيون المسائل ١ / ١٣٠

(٢) المصدر السابق ، ورقة ١٣٥

(٣) والقاضى هو الذى أحال على تلميذه الكتابة فى هذا الموضوع ؛ قال الحاكم : (وسمعت غير واحد من مشايخنا يقول إن قاضى القضاة سئل أن يصنف كتاباً فى فتاوى الكلام يقرأ ويعلق ، كما هو فى الفقه ، وكان مشغولا بغيره من التصانيف فأحال على أبى رشيد ، فصنف ديوان الأصول ، وابتدأ بالجواهر والأعراض ، ثم بالتوحيد والعدل) شرح العيون ١ : ١٣٥ .

٢ — وأبو يوسف القزوينى (عبد السلام بن محمد) ، قال فيه السمعانى « كان أحد المعمرين والفضلاء المتقدمين ؛ جمع التفسير الكبير الذى لم ير فى التفاسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد » أخذ عن القاضى وسمع منه الحديث ، وحدث عن جماعات ، وكان يفاخر بالاعتزال ويتظاهر به حتى على باب نظام الملك الوزير ، ولد بقزوين سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وتوفى ببغداد فى ذى القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة[1] .

٣ — والشريف المرتضى (أبو القاسم على بن الحسين الموسوى) أخذ عن القاضى عند انصرافه من الحج ، وهو إمامى يميل إلى الإرجاء ، كما يقول الحاكم. قال الذهبى : وكان من الأذكياء المتبحرين فى الكلام ، والاعتزال ، والأدب ، والشعر . من كتبه : الأمالى «درر الفوائد وغرر القلائد» وكتاب « الشافى » فى الإمامة ، نقض فيه على شيخه القاضى ما كتبه فى المغنى عن الإمامة « الجزء العشرون » ، و «الذخيرة» فى الأصول ، وديوان شعر ، وكتب أخرى . وتوفى سنة ست وثلاثين وأربعمائة [2] .

٤ — وأبو الحسين البصرى (محمد بن على بن الطيب) درس على القاضى ، ودرّس ببغداد ، يقول فيه الذهبى: «إنه كان شيخ المعتزلة ، فصيحاً بليغاً ، عذب العبارة ، يتوقد ذكاءً » ، من كتبه «تصفح الأدلة» و «المعتمد» فى أصول الفقه

---

(١) انظر طبقات المفسرين للداوودى — خ — وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى ٣ / ٢٣٠ .

(٢) انظر شرح عيون المسائل : ١ / ورقة ١٣٥ ، وسير أعلام النبلاء للذهبى : ١١ / ورقة ١٣١ ، ويقول ابن حزم : الإمامية كلهم على أن القرآن مبدل وفيه زيادة ونقص، سوى المرتضى فإنه كفر من قال بذلك ، وكذلك صاحباه أبو يعلى الطوسى وأبو القاسم الرازى ، راجع الذهبى : المصدر السابق ،

من الكتب المشهورة ، يقول فيه الذهبي : إنه من أجود الكتب ، و «نقض الشافي» في الإمامة ، انتصر فيه لشيخه ورد على الشريف . توفي ببغداد سنة ست وثلاثين وأربعمائة[١] .

٥ — وأبو القاسم البستي (إسماعيل بن أحمد) ، كان يميل إلى مذهب الزيدية ، وصحب قاضي القضاة حين حج ، وكان إذا سئل عن مسألة أحال عليه ، وكان جدلاً حاذقاً ، وهو الذي ناظر الباقلاني ـ حين ترفع القاضي عن مكالمته ـ فقطعه . توفي سنة عشرين وأربعمائة[٢] .

وكثيرون غيرهم ، مثل أبي محمد اللبـاد الذي كان من متقدمي أصحابه ، وصاحب كتاب «النكت» ، وأبي بكر الخوارزمي ـ الذي كان يختلف إليه أبو حامد شيخ الحاكم الجشمي ـ وأبي سعيد السمان «واحد عصره في أنواع العلوم والكلام والفقه والحديث » ، وأبي نصر الرزماني ، وأبي محمد بن متويه ، والإمام أبي الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الذي بايعه الزيدية بالإمامة سنة ثمانين وثلاثمائة ، والذي بايعه القاضي ـ فيما يقال ـ وآخرون[٣] .

---

(١) شرح العيون : ١/ ورقة ١٣٧ ، سير أعلام النبلاء ، المصدر السابق نفس الصفحة .

(٢) شرح العيون : ١ / ورقة ١٣٦ . وقد اطلعنا من كتبه على كتاب (البحث عن أدلة التكفير والتفسيق) وفيه يظهر تعصبه الشديد على المخالفين ، ومغالاته في رمي الناس بالكفر .

(٣) راجع شرح العيون : ١ / ورقة ١٣٣ ، والورقات من ١٣٥ ـ ١٣٨ ويبدو من سيرة تلامذة القاضي وتاريخ حياته مدى ما كان يلقاه منهم من التوقير والاجلال والتعظيم ـ إلى جانب التوقير الكبير والمكانة العالية التي رفعه اليها الصاحب بن عباد ـ فقد نقل الحاكم أنه أصابه النقرس في آخر عمره ، فاحتاج مرة إلى الخروج فحمله الأشراف على عواتقهم ، وانظر كتاب الصاحب له بعد أن فرغ من املاء المغني وقدمه إليه : شرح العيون ١/ ورقة ١٣٠ .

٥ — كتبه

ونختم القول فى ثقافة القاضى ومنزلته العلمية بذكر ما وصلنا من آثاره ، رحمه الله[١] ، وهذه الآثار هى :

١ — الأمالى فى الحديث «المسمى نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد»[٢] .

٢ — تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد[٣] .

٣ — تنزيه القرآن عن المطاعن[٤] .

٤ — الخلاف بين الشيخين[٥] .

---

(١) انظر أسماء سائر كتبه فى حديثنا السابق عن منزلة القاضى فى الكلام وأصول الفقه ، وانظر ثبتاً وافياً بأسماء كتب القاضي ومن ذكرها من المؤرخين وكتاب التراجم : فى المقدمة التى صدر بها الدكتور عبد الكريم عثمان كتاب شرح الأصول الخمسة ، هذا وقد قدمنا قول الحاكم إن الاعتماد صار على كتب القاضى وإنها نسخت كتب من تقدمه من المشايخ ، ويعود شيء من ذلك فيما نرى إلى كثرة تلامذته . وإلى ماذكره الحاكم من طريقته فى التدريس ، وهي الاختصار فى الإملاء والبسط فى الدرس — على خلاف ما كان يفعله شيخه أبو عبد الله قال الحاكم : (فكان من حسن طريقته ترك الناس كتب من تقدم) شرح العيون : ١/ ١٣٠

(٢) توجد منه نسخ خطية فى اليمن والفاتيكان والمتحف البريطانى ، وهو مصور بدار الكتب تحت رقم : ٢٨٠٨٣ ب ، وقد رتبه القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت ٥٧٣) .

(٣) توجد منه نسخة فريدة فى استانبول ، وهى التى اطلع عليها الأستاذ الشيخ الكوثرى رحمه الله ؛ وقد صورته لإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، وقام الزميل الكريم الدكتور عبد الكريم عثمان بتحقيقه عن هذه النسخة ، ونشره أخيراً فى بيروت .

(٤) وهو أول كتاب طبع للقاضى ، قام بطبعه صاحب المكتبة الأزهرية عام ١٣٢٩ هـ عن مخطوطة دار الكتب ٣٣٠ تفسير ، وهذه الطبعة التى تقع فى قرابة أربعمائة صفحة من القطع المتوسط ، مليئة بالتصحيف والتحريف ، ثم طبع الكتاب أخيراً فى بيروت عن هذه الطبعة مع مزيد من التصحيف . وقد عثرنا على نسخة خطية أخرى من الكتاب ، فقمنا بتحقيقه عن هاتين النسختين . وسوف نطبعه فى وقت قريب

(٥) مخطوطة مكتبة الفاتيكان رقم (١١٠٠ مخطوطات عربية) وهو فى المسائل الخلافية بين الجبائيين : أبى على وابنه أبى هاشم رحمهما الله .

٥ ــ رسالة فى علم الكيمياء[١] .

٦ ــ شرح الأصول الخمسة[٢] .

٧ ــ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة[٣] .

٨ ــ متشابه القرآن .

٩ ــ المحيط بالتكليف[٤] .

---

(١) مخطوط صغير الحجم أشار إليه بروكلمان .

(٢) قام بتحقيقه عن نسختين خطيتين الأخ الدكتور عبد الكريم عثمان ، ونشره بالقاهرة فى نهاية عام ١٣٨٤ هـ ، ويقع الكتاب فى أكثر من ثمانمائة صفحة . وهو أهم كتاب موجز فى أصول الاعتزال .

(٣) توجد منه نسخة خطية لدى الأستاذ فؤاد السيد . أتاح لنا فرصة الرجوع إليها أكثر من مرة . وتقع فى قرابة تسعين ورقة من القطع الكبير . منها سبع وثلاثون فى فضل الاعتزال ، رتبها على عدة فصول تحدث فيها عن الخلاف بين أهل الصلاة ، وعن مدح الاعتزال وذم القدرية ، وأن الله لا يريد المعاصى ، وعن خلق إبليس وكيف يوسوس ، وناقش فيها قولهم إن الكلام بدعة ، وما ينسبه البعض إلى المعتزلة أنهم خرجوا عن التمسك بالسنة والإجماع وأمور كثيرة أخرى مما يشنع بها على المعتزلة .. الخ .

ووصل القاضى بطبقاتهم إلى الطبقة العاشرة ، وهى التى وضع فيها من أخذ عن أبى هاشم وعمن هو فى طبقته . ثم جاء من بعده الحاكم أبو سعد ، المحسن بن كرامة الجشمي البيهقى ، المتوفى سنة ٤٩٤ . فأخذ طبقات القاضى المذكورة وأضاف عليها طبقتين : الحادية عشرة ، والثانية عشرة ؛ وضع على رأس الأولى قاضى القضاة ؛ وخص الثانية بأصحابه الذين أخذوا عنه . كما أضاف بعض الطبقات الأخرى ، وجعل الكل فى كتابه (شرح عيون المسائل ــ خ) فى باب خصه بالحديث عن رجال الاعتزال ؛ وقد فرغنا من تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، ونرجو أن نطبعه فى وقت قريب .

(٤) نسب هذا الكتاب لابن متويه أحد تلامذة القاضى . قال الحاكم : « ومنهم ــ أى رجال الطبقة الثانية عشرة ــ أبو محمد الحسن بن متويه ، أخذ عن القاضى وله كتب مشهورة ، كالمحيط فى أصول الدين ؛ والتذكرة فى لطيف الكلام » طبقات المعتزلة ، ص: ١١٩ . ويبدو أن الكتاب للقاضى ، ولكن ما جمعه تلميذه ابن متويه منه ، أسماه : المجموع من المحيط بالتكليف وقد بدىء بنشر الكتاب بتحقيق عمر السيد عزمى ، منسوباً إلى القاضي ، على أنه من جمع تلميذه الحسن .

١٠ — المغنى فى أبواب التوحيد والعدل[1] .

وبعد : فهذه صورة عن حياة القاضى التى لم تعد مجهولة لدى المشتغلين بالدراسات الفكرية فى العالم الإسلامى ، بعد أن سبق لكثير من العلماء والباحثين الكتابة فيها والحديث عنها ، وتعريف بكتبه وآثاره التى وصل إلينا ، والتى ساهمت فى إعطاء صورة كاملة لمذهب المعتزلة الفكرى ـ أو لما آل إليه هذا المذهب على أيدى المدرسة الجبائية ـ ومنزلة القاضى فى هذا المذهب ، وبالتالى فى الفكر الإسلامى بوجه عام ؛ قدمتها بين يدى الحديث عن كتابه فى متشابه القرآن ، وجهوده فى ميدان الدراسات القرآنية بصفة عامة .

---

(١) وهو أجمع ماوصلنا من كتب القاضى ، وكتب سائر المعتزلة فى الكشف عن أصولهم والرد على الخصوم : وقد جمع فيه « كل مايتعلق بأصول الدين » قال القاضى « وكما تقصينا طريقة الحق ؛ فقد استوفينا شبه المخالفين وبينا حلها . وكما شرحنا اختلاف المقالات فى كل باب فقد تقصينا ماتقتضيه قسمة ؛ العقل لأن العلم لايجب أن يكون موقوفا على ماحصل فيه الخلاف والنزاع دون ما لايحصل فيه ... والواجب على طالب العلم أن ينتهي فى نظره واستدلاله إلى نهاية مايمكن من قسمة العقل ، فيثبت الصحيح وينفى السقيم والباطل ... » انظر المغنى: ٢٠ ـ قسم ٢ ـ ص ٢٥٥ .

ويقع الكتاب فى عشرين جزءاً أملاها القاضى فى مدة عشرين عاماً ! قال رحمه الله : « وابتدأنا بهذا الكتاب فى شهور سنة ٣٦٠ ستين وثلاثمائة ؛ وفرغنا منه فى شهور سنة ٣٨٠ ثمانين وثلاثمائة . . ولعل الناظر فى كتابنا هذا يستطيل المدة التى أنفقت فى إملائه ؛ وقد كان يجوز ذلك لولا الاشتغال بالتدريس وغيره . ومع ذلك فقد أنفق من الأشغال مايزيل العتب فى استطالة المدة فيه ؛ فمن ذلك ما أمليناه من الكتب فى خلاله ؛ كشرح المقالات وبيان المتشابه في القرآن ، وكتاب الاعتماد ؛ وشرح الجوامع ؛ وكتاب التجريد ، و . . إلى غير ذلك من أجوبة المسائل التى سارت بها الركبان . المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

وقد تم العثور على أربعة عشر جزءاً من المغنى ؛ حققت وطبعت ، ولازلنا نفتقد سائر الأجزاء ؛ وهى : الأول والثانى والثالث والعاشر والثامن عشر والتاسع عشر . وقد أبان الأستاذ سعيد زايد فى مقالة ضافية عن موضوع الأجزاء الموجودة ، ونقل منها نصوصاً توضح ذلك . راجع مجلة تراث الإنسانية : المجلد الأول ص : ٩٨١ ـ ١٠٠٤ .

الفصل الثانى

متشابه القرآن

أولا – القاضى وتفسير القرآن

كتب القاضى عبد الجبار إلى جانب كتابيه « تنزيه القرآن عن المطاعن » و «متشابه القرآن» تفسيراً كاملا للقرآن يقع فى مائة مجلد أسماه «المحيط» ذكره الحاكم الجشمى والقاضى أبو بكر بن العربى[1] ؛ إلا أن ابن العربى يزعم أن القاضى أخذ تفسيره هذا من تفسير كبير لأبى الحسن الأشعرى ، يقع فى خمسمائة مجلد! احتال عليه الصاحب ابن عباد فأحرقه فى خزانة دار الخليفة ببغداد : قال ابن العربى : «وانتدب أبو الحسن – الأشعرى – إلى كتاب الله فشرحه فى خمسمائة مجلد، وسماه بالمختزن ، فمنه أخذ الناس كتبهم ، ومنه أخذ عبد الجبار الهمذانى كتابه فى تفسير القرآن الذى أسماه « المحيط » فى مائة سفر ، قرأته فى خزانة المدرسة النظامية بمدينة السلام ».

ويقول ابن العربى فى اتهام الصاحب بإحراق تفسير الأشعرى : «وانتدب له الصاحب ابن عباد ، فبذل عشرة آلاف دينار للخازن فى دار الخليفة ، فألقى النار فى الخزانة واحترقت الكتب ، وكانت تلك نسخة واحدة لم يكن غيرها

---

(١) انظر شرح عيون المسائل : ١ / ١٣٠ . العواصم والقواصم مخطوطة دار الكتب رقم ٢٢٠٣١ ب ورقة ٢٦

ففقدت من أيدى الناس ، إلا أنى رأيت الأستاذ الزاهد الإمام أبا بكر بن فورك يحكى عنه ، فلا أدرى وقع على بعضه ، أم أخذه من فواه الرجال ؟ ! »

وفى حديث ابن تيمية عن تفاسير المعتزلة ، الذين تأولوا القرآن على آرائهم ، فيما يرى ، يقول : « وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، ومثل كتاب أبى على الجبائى ، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذانى ، و «التفسير» لعلى بن عيسى الرمانى[1] »

ويبدو أن الذى أسماه ابن تيمية «التفسير الكبير» للقاضى ، هو الكتاب السابق ، ـ المحيط ـ الذى أشار إليه ابن العربى ، ونص على أنه قرأه فى خزانة المدرسة النظامية ، وأبان عن مأخذه فيه فيما يراه ! لأن ابن تيمية إنما كان معنياً فى استشهاده السابق بإضافة هذه التفاسير إلى مؤلفيها من رجال الاعتزال ، دون التحقيق فى أسماء هذه الكتب ، وإن كان لا يبعد أن يكون تفسير القاضى ، رحمه الله ، قد عرف بالتفسير الكبير ، نظراً لحجمه ـ مائة سفر ـ إلى جانب اسم «المحيط» . وأياما كان الأمر ، فإن للقاضى تفسيراً واحداً للقرآن ، هو المحيط ، أو التفسير الكبير ، ضاع فيما ضاع من آثاره وتراثه الضخم ، رحمه الله [2] .

ولا نحب أن نتجاوز الحديث عن هذا التفسير إلى الكلام فى «التنزيه

---

(١) انظر ص : ٣٧ من مقدمة ابن تيمية فى أصول التفسير ، نشر المكتبة السلفية بالقاهرة

(٢) ورد فى كثير من كتب التراجم ، ذكر تفسير القاضى ، قال الداوودى : « وله التصانيف السائرة ، منها : التفسير » وقال ابن حجر : « وصنف الكتب الكثيرة فى التفسير والكلام » ونقل الأودنى عن البيضاوى قوله : « رأيت تفسيره ـ أى القاضى ـ لطيف الحجم » وقال السيوطى كذلك : « رأيت تفسيره لطيف الحجم » ، ويبدو أنهما يتحدثان عن تنزيه القرآن عن المطاعن لا عن المحيط . انظر طبقات المفسرين للداوودى ، مخطوط . لسان الميزان : ٣/٣٨٧ طبقات المفسرين للأودنى ، مخطوط . طبقات السيوطى ص : ١٦ طبع ليدن .

والمتشابه» قبل أن نقف عند زعم ابن العربى أن القاضى أخذ تفسيره من كتاب أبى الحسن الأشعرى . وفى ذلك نورد الملاحظات الآتية :

١ ـ ابن العربى ، المتوفى عام ٥٤٣ لم يطلع على كتاب أبى الحسن الأشعرى، لأن الصاحب ابن عباد قد أحرقه كما يزعم ابن العربى نفسه (١)، وقد وزر الصاحب لبنى بويه فى حدود عام ٣٦٠ وتوفى عام ٣٨٥ (٢) ، ونسخة الكتاب واحدة لم يكن غيرها « ففقدت من أيدى الناس » ، فقول ابن العربى فى تفسير الأشعرى: «ومنه أخذ عبد الجبار كتابه فى تفسير القرآن» وقد فقد المقارنة بين الكتابين؛ لادليل عليه !.

ولا يصح أن يقال أن هذه المقارنة قد أتيحت لابن العربى بما حكاه ابن فورك عن كتاب الأشعرى ، لأن مثل هذه الحكايات لاتتيح الفرصة الكافية لاتهام عريض يقوم على أن القاضى «قد أخذ كتابه من تفسير الأشعرى» . ولقد كان يجوز ، بناء على هذه الحكايات، أن يقال: إن القاضى قد أفاد من كتاب أبى الحسن ـ مثلا ـ أو أخذ منه ، لا أن يقال إنه أخذ كتابه فى التفسير ـ جملة ـ منه !

ومن ناحية أخرى ، فإننا لا نرى وجهاً لقول ابن العربى فى ابن فورك ،

---

(١) نحن نناقش كلام ابن العربى ، على فرض صحة زعمه بأن الصاحب قد أحرق الكتاب فعلا ! وإلا فنحن نستبعد ذلك من الأصل ، فمثل الصاحب فى علمه وسعة اطلاعه ووقوفه على حقيقة التفسيرين ، لايقدم على هذا العمل ، ويرى الأستاذ الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله أن هذا الزعم من اختلاق أبى حيان التوحيدى ، وإن عول عليه ابن العربى ، وأن أبا حيان كثير الاختلاق على الصاحب رحمهما الله . وقال الشيخ زاهد فى حديثه عن تفسير الأشعرى إن المقريزى ذكر إنه فى سبعين مجلداً — لاختلاف الخط — وإن ابن فورك كثير النقل عنه . كما أشار إلى أن التاج بن السبكى قال إنه اطلع على مجلد منه ، وأنه ـ أى الشيخ زاهد ـ أطال البحث عنه فى خزائن الكتب ، لكنه لم يتمكن من العثور على شيء منه . انظر تبيين كذب المفترى ، ص : ١٣٦ — ١٣٧ . الخطط للمقريزى : ٢/٣٥٨ .

(٢) انظر رسائل الصاحب ابن عباد ، مقدمة التحقيق : (ز — ح) .

وقد وجده يحكى عن كتاب الأشعرى: «فلا أدرى وقع على بعضه أم أخذه من أفواه الرجال ؟»؛ لأنه ليس هناك مايمنع أن يكون ابن فورك قد اطلع على النسخة التى تحدث عنها ابن العربى قبل أن يحرقها الصاحب، وإذا كان ابن العربى قد حكم على القاضى بأنه «قد أخذ كتابه فى التفسير من كتاب الأشعرى»، والقاضى قد توفى عام ٤١٥ فهلا حكم بإمكان أن يكون ابن فورك قد قرأه واطلع عليه، وهو أشعرى حرىّ به أن يطلع على تراث إمامه، وقد توفى ابن فورك عام ٤٠٦ [١].

٢ – وعلى فرض أن ابن العربى قد أخذ كلامه هذا عمن اطلع على الكتابين، وقارن بينهما، فى أحسن الأحوال، فوجد القاضى قد أخذ تفسيره عن أبى الحسن، فإن لنا – على هذا الفرض – أن نقول: إن منهج الرجلين متباين أشد التباين. ويبعد أن ينقل أحدهما عن الآخر! إلى جانب أن منزلة أبى الحسن الأشعرى عند القاضى، والتى يدل عليها تشنيعه الكثير عليه. وقوله فى اسمه: ابن أبى بشر المخذول!. ونحو ذلك، لاتبيح له مثل هذ الأخذ! [٢]

فان قيل: إن اختلاف المناهج لايظهر أثره بوضوح إلا فى الآيات المتشابهة

---

(١) ابن فورك: هو أبوبكر محمد بن الحسن، من أئمة الأشعرية، كان فقيهاً أصولياً واعظاً، أخذ العلم عن أبى الحسن الباهلى، وكان أخص به من الباقلانى والاسفرايينى، وقد أخذا عنه أيضاً: من كتبه: كتاب مشكل الحديث انظر الطبقات للسبكى: ٥٢/٣. تبيين كذب المفترى ص: ٢٤٤، الأعلام ٣١٣/٦.

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة، فى مواضع متفرقة، الصفحات: ٣٣٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٧٧. وانظر فى الصفحة ١٨٣ عند كلام القاضى عن كيفية استحقاقه تعالى للصفات، حيث عرض لرأى الأشعرى فى ذلك آخرا، قوله: (ثم نبغ الأشعرى؛ وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة؛ لوقاحته وقلة مبالاته بالإسلام والمسلمين) !

والتي يثور حولها الجدل والخلاف المذهبي ، وهذه مما يمكن للقــاضي أن يقيم تفسيرها على مذهبه ، في حين يأخذ تفسير سائر الآيات ، وهي الأعم الأغلب بالطبع ، من كتاب أبي الحسن ! فلا يمتنع ــ على هذا ــ أن يفيد القاضي من هذا الكتاب أو يأخذ تفسيره منه !! قلنا : إذا كان ذلك لا يمتنع ، فيجب ألا يمتنع أن يكون الأشعري نفسه قد أخذ كتابه من تفسير أبي على الجبائي ، وهو تفسير حافل مطول يقع في أكثر من مائة جزء [1] !.

٣ ـ على أن التحقيق في هذا الموضوع هو أن القاضي عبدالجبار قد أفاد في تفسيره ، وأخذ فيه ـ بل أخذه إذا أحب ابن العربي ـ من تفسير شيخه أبي على الجبائي رحمه الله ، لا من تفسير خصمه أبي الحسن الأشعري . ولو أننا وقفنا على كتاب القاضي لوجدناه يكثر فيه من النقل عن أبي على ، صنيعه في سائر كتبه الأخرى التي وصلت إلينا ، والتي لا تكاد تخلو مسألة فيها من الاستشهاد بقول لأبي على ، أو أبي هاشم الجبائيين . ويكون القاضي بذلك ، ملتزماً ــ على عادته ــ بمنهجه في الفكر والتأليف ، على حد سواء .

يؤيد ذلك ما نجده في كتابه « إعجاز القرآن » ـ أحد أجزاء المغنى ـ من النقل عن مقدمة تفسير أبي على السابق ، والتي خصها أبو على فيما يبدو بالرد على بعض المطاعن في القرآن ، وجعلها تمهيداً لتفسيره الكبير ، وكثيرا ما نجد القاضي يقول في هذا الجزء نقلا عن أبي على : ذكر في مقــدمة التفسير ، وجاء

(١) انظر الفهرست لابن النديم ؛ طبعة أوربا ص : ٣٤ . البداية والنهاية لابن كثير طبع القاهرة عام ١٩٣٢ ؛ ج ١١/ص : ١٢٥ . التنبيه والرد على أهل الأهواء لأبي الحسين الملطي ص : ٤٤ . تحقيق الشيخ زاهد الكوثري ، نشر عزت العطار سنة ١٩٤٩ .

فيها . . الخ(١)

أما أبو الحسن الأشعرى ، فقد كتب تفسيراً مطولا ينقض به تفسير أستاذه أبى على ، ويرد عليه ، أسماه : «تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان» — ثم اشتهر هذا التفسير باسم « الخازن » أو « المختزن » ولم يخف أبو الحسن بالطبع ذكر ذلك ، فقال : «ورأيت الجبائى ألف فى تفسير القرآن كتابا أوّله على خلاف ما أنزل الله عز وجل ، وعلى لغة أهل قريته المعروفة بجُبَّى ، وليس من أهل اللسان الذى نزل به القرآن ، وما روى فى كتابه حرفاً واحداً عن أحد من المفسرين ، وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه . ولولا أن استغوى بكتابه كثيراً من العوام ، واستزل به عن الحق كثيراً من الطّغام لم يكن لتشاغلى به وجه» . قال الإمام الحافظ أبو القاسم رضى الله عنه : «ثم ذكر بعض المواضع التى أخطأ فيها الجبائى فى تفسيره ، وبين ما أخطأ فيه من تأويل القرآن» (٢) .

فأبو الحسن الأشعرى إذن على منهجه فى الرد على أهل الزيغ والبدع !

---

(١) انظر إعجاز القرآن ص : ١٥٨ وص : ٣٩٧ ؛ وينقل القاضى فى هذا الجزء عن كتاب آخر لشيخه أبى على ؛ كتبه فى نقض كتاب (الدامغ) لابن الراوندى الزنديق ، الذى طعن فيه على القرآن بالمناقضة . ويوضح القاضى رأيه فى كتاب شيخه فى نقض الدامغ ، وأثر إفادته منه بقوله : (وقد تقصى شيخنا أبو على القول فى ذلك — أى فى بيان فساد ما يتعلقون به من التناقض فى القرآن — فى نقض كتاب الدامغ ؛ وشفى الصدور رحمه الله بما أورده . وقد نبهنا على الأصل فى ذلك ، ولولا أن الكلام فيه يطول لذكرنا بعضه .

« ونحن نورد اليسير مما أورده ابن الراوندى فى كتاب الدامغ ، وادعى به المناقضة ؛ ليعرف به سخفه فيما ادعاه وتمرده وتجرؤه ، فالقليل من الأمور يدل على الكثير ، ونحيل فى الباقى على ما نقض به شيخنا أبو على رضى الله عنه كلامه . . » انظر ص : ٣٩٠ .

(٢) تبيين كذب المفترى ص : ١٣٨ — ١٣٩ . وفيه فى موضع آخر يقول الأشعرى : (وألفنا كتاب تفسير القرآن ، رددنا فيه على الجبائى والبلخى ما حرفا من تأويله) ص : ١٣٤

يتتبع تفسير أستاذه السابق ببيان وجوه خطئه فى تأويل القرآن، وذكر الصواب فى ذلك .

ولا يبعد هنا أن يكون الأشعرى ، وهو بسبيل بيان خطأ الجبائى فى تأويل القرآن ، إنما يقف على الآيات المتشابهة والمشكلة ، التى يعتقد أن أبا على أولها بما وسوس له شيطانه ! ليفسرها هو بما يعتقد أنه التأويل الحق ، أو التأويل المأثور عن السلف الماضين ، فى حين كان يدع القول فى سائر الآيات لما ينقله أبو على رحمه الله من وجوه اللغة والإعراب والقراءة . . أو لما يقارب كلامه فى تفسيرها .

وعلى ذلك ؛ فلا يمتنع فيما نرى أن يكون هناك تقارب فى تفسير أكثر الآيات بين الأشعرى والقاضى عبد الجبار ، ولكن السبب فى ذلك لا يعود إلى أن القاضى قد أخذ تفسيره من الأشعرى ! ولكن لأن كليهما قد أخذ فى تفسيره وأفاد من شيخه أبى على الجبائى ، على نحو ما [١] . فجاء من نظر فى تفسير القاضى وتفسير الأشعرى ، فظن ـ على أحسن الفروض ـ أن المتأخر منهما أخذ تفسيره عن المتقدم ـــ كما نقل ابن العربى ـــ وذلك وهم محض .

تنزيه القرآن عن المطاعن

أما الكتاب الثانى للقاضى ، فى مجال التفسير والدراسات القرآنية ، فهو

---

(١) نضيف إلى ذلك ما وقفنا عليه آخراً أن الذهبى يقول فى تفسير الأشعرى : إنه مما ألفه على طريقة الاعتزال . وقد استغرب الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله ذلك ؛ وبخاصة وأن أبا الحسن يذكر أنه ألف كتابه للرد على المعتزلة ! ولكنا نرى أن الأشعرى ربما جعل همه فى الرد ، فى المواضع التى كثر الحديث عنها بين العامة . أو أنه كان حديث عهد بهجران الاعتزال ولم يستو له منهجه كاملا بعد . فوقع للذهبى من تفسيره ما وجد فيه اعتزالا لا نقضاً لأقوال المعتزلة وتأويلاتهم ! ولهذا فإننا لا نستغرب ما استغربه الأستاذ الشيخ زاهد رحمه الله . انظر تبيين كذب المفترى ص : ١٣٤ .

« تنزية القرآن عن المطاعن » (١) الذى عرض فيـــه للآيات التى يتعلق بها الطاعنون ، سواء كان ذلك من وجوه اللغة ، أو الإعراب ، أو النظم ، أو المعانى . وأبان — بأسلوب مختصر مبسط ـ عن خطئهم فى فهمها وتأويلها .

فالـكتاب ، إذن ، ليس كتابا خاصاً بالآيات المتشابهة التى يقع الطعن فيها بسبب ما يبدو من التناقض فى المعـانى ، كما ظن بعضهم (٢) ، ولـكنه أعم من ذلك ، يدل على ذلك النظر فى مسائل الـكتاب ، التى لم يخصها القاضى بالآيات المتشابهة ، فالمسألة الأولى منه — مثلا — حول الابتداء باسم الله ، وجواب القاضى على قول المعترض : هلا قيل بالله الرحمن الرحيم ، لأن الاستعانة تقع بالله لا باسمه . . والثانية حول وجه ذكر هـذه الأسماء الثلاثة دون غيرهـا «الله ، الرحمن ، الرحيم » . والثالثة جواب على ســـؤالهم عن قوله تعالى : ﴿الحمد لله﴾ وقولهم : إن كان حمد نفسه فلا فائدة لنا فيه ، وإن أمرنا بذلك فقد كان يجب أن يقول : قولوا الحمد لله . والرابعة جواب على سؤالهم : لماذا أعاد الرحمن الرحيم﴾ فى سورة الحمد ، وقد تقدمت ؟ والخامسة حول قوله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾ والرد على قولهم إن يوم الدين ليس بموجود أصـــــلا ، فـكيف يملك المعدوم ، وما فائدة ذلك . . . (٣) إلخ ، وكل ذلك ليس من المتشابه ، كما حدده القاضى رحمة الله .

ويدل على ذلك أيضاً ، بنظرة واحدة كذلك ، ما أشار إليه القاضى فى

---

(١) أشار الحاكم الى أن للقاضى كتاباً آخر فى هذا المجال اسمه الأدلة . قال الحاكم (وله كتب فى عـلوم القرآن : كالمحيط . والأدلة . والتنزيه . والمتشـابه) . شرح العيون : ١ / ١٣٠ ظ

(٢) انظر تراث الانسانية ، المجلد الاول ، ص : ٩٨٤ . مقال الأستاذ سعد زايد . مجلة منبر الإسلام ، العدد ١٠ من السنة ٢٣ مقال الدكتور أحمد الحوفى.

(٣) تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص : ٤ فما بعدها .

خطبة الكتاب ، من أنه أملى فى بيان معانى القرآن ، والفصل بين محكمه ومتشابهه كتباً ، وأنه إنما خص هذا الكتاب بجمع شتات أمور متفرقة تتعلق بالمطاعن على القرآن ، سواء فى ذلك المتشابه وغيره . قال القاضى : « ومعلوم أنه لا ينتفع به ـ أى بالقرآن ـ إلا بعد الوقوف على معانى مافيه ، وبعد الفصل بين محكمه ومتشابهه ، فكثير من الناس قد ضل بأن تمسك بالمتشابه ، حتى اعتقدوا بأن قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ حقيقة فى الحجر والمدر ، والطير والنعم . وربما رووا فى ذلك تسبيح كل شىء من ذلك . ومن اعتقد ذلك لم ينتفع بما يقرأ ، لذلك قال تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ فى غير موضع ، ولذلك وصفه تعالى بأنه ﴿شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ . وكل ذلك لا يجوز إلا بمعرفة مراده . وقد أملينا فى ذلك ، بحمد الله ، كتباً ، لكن هذا الجنس من ذكر المطاعن وأجوبتها ، وذكر المتشابه ومعانيه وذكر التنبيه على قوارع القرآن متفرق فى ذلك ، ونحن إن شاء الله نجمعه فى هذا الكتاب ليكون النفع به أعظم ، ونسأل الله التوفيق للصواب [1] .

---

(١) من مقدمة النسخة الخطية الأخرى التى عثرنا عليها .

على أن الذين حكموا على القاضى بأنه خص كتابه فى التنزيه بالآيات المتشابهة وبيان خطأ فريق من الناس فى تأيلها ، كان من الممكن أن يقفوا قليلا أمام النص الذى قد يوهم ذلك فى خطبة الكتاب ، فقد جاء فى النسخة المطبوعة ، بدل النص السابق ، قوله : « وقد أملينا فى ذلك كتاباً يفصل بين المحكم والمتشابه ، عرضنا فيه سور القرآن على ترتيبها ، وبينا معانى ما تشابه من آياتها ، مع بيان وجه خطأ فريق من الناس فى تأويلها ، ليكون النفع به أعظم ونسأل الله التوفيق للصواب إن شاء الله تعالى » .

فهذا النص الذى خص بالحديث عن كتاب المتشابه ، لا صلة له بالحديث عن موضوع كتاب التنزيه ، وقد أورده القاضى فى معرض حديثه عن وجوب الفصل بين المحكم والمتشابه ، الذى قدم عليه وجوب الوقوف على معانى القرآن أيضاً .

ثم نجد أن النص قد قطع وانتهى . ليبدأ الكلام فى مسائل الكتاب . وهذا يقطع بدخول التصحيف على النص . لأن القاضى لا يعقل أن يقول بين يدى كتابه « وقد أملينا فى ذلك كتاباً » ثم يعنى كتابه الذى سيمليه . أو يكتبه ! ! لأنه لم يكتب منه بعد كلمة واحدة ! ولا حاجة بالقاضى ـ طبعا إلى كتابة كتابين فى المتشابه ! على أننا قد عرضنا لهذا بالتفصيل فى مقدمة التحقيق التى =

فهذا نص قاطع فى بيان موضوع الكتاب ، وأنه كتبه بعد أن أملى تفسيره وكتابه فى المتشابه ، وكتباً أخرى تعرض فيها لرد المطاعن عن القرآن ، كالإعجاز وخلق القرآن ـ جزءان من المغنى ـ فجمع فيه تلك المتفرقات المتصلة برد المطاعن. وقد حمله ذلك ، فيما يبدو ، على أن يجمل فيها القول ، ويختصر المناقشات والردود ، فجاء الكتاب ـ على تنوع المطاعن ـ مختصراً موجزاً إذا قيس بالمتشابه الذى خصه بطائفة معينة من الآيات ، أو إذا قيس بسائر كتبه رحمه الله .

ثانياً : متشابه القرآن

أما كتابنا « متشابه القرآن » فهو أهم ما وصلنا من كتب القاضى فى التفسير ، ومن أهم كتب المعتزلة فى الكشف عن منهجهم فى تفسير القرآن .

١ ــ منهج القاضى فى الكتاب

عمد القاضى فى هذا الكتاب إلى الآيات المتشابهة ، فأولها وبين حقيقة المراد منها ، كما وقف عند كثير من الآيات المحكمة ، ففسرها وأصّل الاستدلال بها ؛ كلٌّ فى موضوعه الخاص ، وعند القاضى ـ كما قدم فى صدر كتابه ـ أن أقوى ما يعلم به الفرق بين المحكم والمتشابه : أدلة العقول ، وأنه لا بد لذلك ، من بناء المحكم والمتشابه جميعاً على هذه الأدلة ، لأن « موضوع اللغة يقتضى أنه لا كلمة فى مواضعتها إلا وهى تحتمل غير ما وضعت له ، فلو لم يرجع إلى أمر لا يحتمل؛ لم يصح التفرقة بين المحكم والمتشابه »[1]

= أعددناها للكتاب ، والتى ألحنا فيها كذلك لكثير من الأخطاء والتصحيفات الفاحشة التى زادها الناشر على تصحيفات النسخة الوحيدة التى طبع عنها الكتاب ؛ حتى وجدناه كثيراً ما يقلب المعانى ! ويتبرع بالزيادة على النص أو الحذف منه حيث لا يروقه المعنى أو يقصر عن فهمه . أو لا يجده مؤدى بعبارة « أزهرية » !

(١) انظر الفقرة ٣ من كتاب القاضى .

ولهذا قام بتأويل الآيات التي تخالف بظاهرها أدلة التوحيد والعدل ، فأولها على أصول العربية بما يطابق هذه الأدلة ، أو — بعبارة أخرى — بما يطابق شواهد العقل .

وقد بنى القاضي عمله هذا على أصل مهم قدم القول فيه في مستهل كتابه ، ودافع عنه وأقام الدليل عليه . ونحن نوجز القول في بيان هذا الأصل ، كما أوضحه القاضي هنا وفي سائر كتبه ، إيضاحاً لمنهجه في هذا الكتاب .

١ — دليل العقل :

يتلخص هذا الأصل في وجوب معرفة الله تعالى بدليل العقل — أولا — وأنه تعالى حكيم لا يختار فعل القبيح ، لأن هذه المعرفة يمكن معها القول إنه تعالى صادق في إخباره وكلامه ، وأنه لا يجرى المعجز على الكذابين . . . الخ وبالتالي يمكن الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه .

ولذلك لا يمكن الاستدلال بالقرآن على إثباته تعالى وإثبات حكمته ؛ لأن ذلك موقوف على العلم بصحته ، وصحته لا تعلم إلا بعد العلم بحال فاعله ، فيؤدى ذلك إلى أن القرآن لا يدل عليه تعالى إلا بعد المعرفة به ، ومتى عرف استغنى عن الدلالة عليه (١) .

ويمضى القاضي في بيان هذا الأصل وشرحه ، ودفع الاعتراضات عنه بما يغنى عن إعادته . وقد قدمه على جميع المسائل التي أوردها في مقدمة كتابه ، حتى إذا شرع في المسألة الثانية المتصلة بمزية المحكم على المتشابه جعلهما بمنزلة واحدة من حيث إن الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الفاعل ،

---

(١) انظر الفقرة الأولى من كتاب القاضي .

وأنه لا يجوز أن يختار القبيح . ثم حكم عليهما بالاختلاف من وجه آخر، وهو أن المتشابه يحتاج إلى فكر مبتدأ ونظر مجدد ، ليحمل على الوجه الذى يطابق المحكم أو دليل العقل . ثم قال بعد ذلك : « فأما إذا كان المحكم والمتشابه واردين فى التوحيد والعدل ، فلا بد من بنائهما على أدلة العقول ؛ لأنه لا يصح ممن لم يعلم أنه جل وعز حكيم لا يختار فعل القبيح ، أن يستدل على أنه جل وعز بهذه الصفة بكلامه » !!

ولذلك يرى أن المخالفين فى العدل والتوحيد يمكن أن نحجهم بذكر المحكم ونبين مخالفتهم لما أقروا بصحته فى الجملة ، ليتبينوا أنهم خالفوا الكتاب، كما خرجوا عن أدلة العقول . ثم يقول : « فأما أن يمكن أن نبين للجاهل بالله تعالى وبحكمته ، أن الله عز وجل لا يختار فعل القبيح ، وأنه لا يشبه الأعراض والأجسام ، والقرآن محكمه ومتشابهه ، فذلك لا يصح » .

وهكذا ينفذ القاضى من هذا كله إلى القول بوجوب ترتيب المحكم والمتشابه جميعاً على أدلة العقول ، والحكم « بأن ما لا يحتمل إلا ما تقتضيه هذه الجملة يجب أن يثبت محكماً ، وما احتمل هذا الوجه وخلافه فهو المتشابه » ومن ثم يرى ضرورة تأويل ظواهر الكتاب المخالفة لأصول العدل والتوحيد ، بعد الحكم عليها بأنها من المتشابه .

القاضى يدافع عن هذا المنهج العقلى

هذا المنهج العقلى الذى ينطلق منه القاضى فى تفسير القرآن ، وفى الحكم على المحكم والمتشابه ، يؤكده فى مناسبات كثيرة ، ويدل عليه بعبارات مختلفة ، ففى كتابه « إعجاز القرآن » نجده يرد على من يدعى أن القرآن

متناقض فى دلالته ، « لأنه يدل ظاهره على أمور مختلفة فى الديانات » . فيقول: إنهم قد أتوا فى ذلك من جهة الجهل بالله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز ، ومن جهة اللغة[١] ، ثم يلخص ما قاله فى مقدمة كتابه فى المتشابه حول صحة الدلالة بالقرآن ووجوب عرض المحكم والمتشابه على أدلة العقول ، فيقول :

« وقد بينا فى مقدمات كتاب « المتشابه » أن المتعلق بمثل ذلك لا يخلو من أن يزعم أن القرآن دلالة على التوحيد والعدل ، أو يقول : لا نعلم صحة دلالته إلا بعد العلم بالتوحيد العدل ، وبينا فسادالقول الأول بأن قلنا : إن من لا يعرف المتكلم ، ولا يعلم أنه ممن لا يتكلم إلا بحق ، لا يصح أن يستدل بكلامه ، لأنه لا يمكن أن يعلم صحة كلامه إلا بما قدمناه ، لأنه لا يصح أن يعلمه بقوله : إن كلامه حق ، لأنه إذا جوز فى كلامه أن يكون باطلا ، يجوز فى هذا القول أيضاً أن يكون باطلا !

« وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة ، ليصح أن يعرف أن كلامه تعالى حق ودلالة ، فلا بد أن يعرض ما فى كتاب الله من الآيات الواردة فى العدل والتوحيد ، على ما تقدمله من العلم ، فما وافقه حمله على ظاهره ، وماخالف الظاهر حمله على المجاز ، وإلا كان الفرع ناقضاً للأصل . ولا يمكن فى كون كلامه تعالى دلالة سوى هذه الطريقة» [٢] :

ثم يقول فى الرد على من زعم التناقض : « فإذا ثبت ما قدمناه لم يمكنهم ادعاء الاختلاف والمناقضة فيه ، لأنه محكمه ومتشابهه سواء فى أنهما لا يدلان ،

---

(١) انظر المغنى ، الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن) ص : ٣٩٤ .
(٢) انظر المصدر السابق . ص : ٣٩٥ .

وفى أن الواجب على المكلف عرضهما على دليل العقول ، وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن إيفاء الحقيقة حقها ، على حقيقته ، وما لا يمكن أن نوفيه حقه حملناه على مجازه المعروف ، فكيف يدعى فى مثل ذلك التناقض (١) » ؟ !

كلمة فى هذا المنهج

وليس بعد هذا التلخيص الموجز من القاضى نفسه ، مجال للقول والشرح ، ولكن قبل أن نضيف إلى اعتماد القاضى فى منهجه على التأويل العقلى ، اعتماده على التحليل اللغوى الدقيق ، نقف قليلا أمام هذه النظرية العقلية الخالصة فى تفسير القرآن ، والتى يظن معها أن القاضى يجعل العقل حاكماً على الكتاب ، ومقدماً عليه فى الدلالة .

والواقع أن القاضى يجعل الكتاب هو الأصل ، ولكنه يقول إن حجيته أو دلالته لا تمكن القول بها قبل معرفة الله تعالى وحكمته ، وأنه متفرد بالإلهية ، فإذا كان سبيل هذه المعرفة هو العقل ، فالواجب القول بوضعه على رأس الأدلة ، ولا يكون فى ذلك ما يجعله حاكما على الكتاب ، لأن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما فى العقول (٢) .

---

(١) اعجاز القرآن . ص : ٣٩٥ .

(٢) أوضح القاضى ذلك فى كتابه (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) . فقد رتب فى الفصل الأول منه الأدلة وأوضح رأيه فى أن تقديم دلالة العقل لا يطعن فى جعل الكتاب هو الأصل ، فقال فى بيان هذه الأدلة : « أولها دلالة العقل . لأن به يميز بين الحسن والقبيح . ولأن به يعرف أن الكتاب حجة . وكذلك السنة والإجماع » قال القاضى « وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم . فيظن أن الأدلة هى الكتاب والسنة والإجماع فقط . أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر . وليس الأمر كذلك . لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل . ولأن به يعرف أن الكتاب حجة . وكذلك السنة والاجماع .. » ثم قال : « وإن كنا نقول إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما فى العقول . كما أن فيه الأدلة على الأحكام » . ويلخص كل ذلك بقوله : « ومتى عرفناه بالعقل إلها متفرداً بالإلهية . وعرفناه حكيما . يعلم فى كتابه أنه دلالة » . الورقة ٢ من فضل الاعتزال . مخطوط .

على أننا نقول إن هذا المنهج الذى سار عليه القاضى فى تأويل المتشابه — فى كتابه — وفى تفسير القرآن وحجيته — بعامة — وماتقدم ذلك من ترتيب الأدلة . .. جزء لا يتجزأ من منهج المعتزلة الفكرى بوجه عام . وأى حديث عن منهج القاضى فى كتابه يجب أن يبحث فى ضمن هذا الإطار . والذى ذكرناه هنا لا يعدو أن يكون إيضاحا لأهم جوانب هذا المنهج ، ومحاولة للشرح والربط ، قصدنا منه إلى جلاء « الأصل » الذى يصدر عنه القاضى فى تفسير المتشابه وتأويله[1] دون الحديث عن تقويم هذا الأصل الذى لا محل للحديث عنه فى هذه المقدمة .

بعض الشواهد على هذا المنهج :

وغنى عن البيان ، بعد هذا ، أن هذه النزعة العقلية هى التى تتجلى بوضوح فى تأويلات القاضى للآيات المتشابهة ، وفى رده على الخصوم تمسكهم بظواهرها ، وفى استدلاله كذلك على مذهبه بالمحكمات . ونكتفى هنا بإيراد بعض الشواهد الموضحة لذلك .

١ — يرد القاضى على من زعم أن قوله تعالى : ﴿ خلق لكم مافى الأرض جميعاً ﴾ يدل على أن هذه الأمور كلها مباحة ، وأن لنا التصرف فى جميعها ، بقوله : إنه تعالى خلق مافى الأرض ـ فى الجملة ـ للعباد لكى ينتفعوا به ، فالظاهر فى الجملة لا يخالف ماثبت بالدليل . ثم يقول ، « فأما من جهة التفصيل : فلا بد من شرط . ولا فرق بين أن يكون منطوقا به أو معروفا بالعقل ، وهو أن لنا أن نتصرف فيه مالم يؤد إلى مضرة على وجه . . . »[2] ،

---

(١) نقوم الآن بإعداد دراسة وافية عن منهج المعتزلة فى تفسير القرآن .

(٢) ص ٧٦ من الكتاب.

٢ — ويجد فى قوله تعالى : ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ فى آية الصوم ، مايدل على أنه تعالى لا يريد بالعباد الكفر وأن يعذبهم فى الآخرة؛ لأنه تعالى «إذا امتن علينا بأنه لا يريد بنا العسر الذى هو عمل المشقة بالصوم ، رحمة بنا ورأفة ، فكيف يجوز أن نتصور أنه يريد مع ذلك بالعبد أن يكفر ويخلد بين أطباق النيران ؟ . ولو أن أحدنا أقبل على ولده ، فقال : لا أريد منك مع إشفاقى عليك أن تنصرف فى أيام القيظ ، لم يجز أن يتصور مع ذلك أنه يريد أن يعذبه بالنار . وهذا مما يأباه العقل» (١) .

٣ — ويؤكد فى موضع آخر ، عند الكلام على أن مرتكب الكبيرة إذا تاب لا يعاقب بالخلود فى النار ، على أن مادل العقل على اشتراطه هو فى حكم المتصل بالقول ، لأنه تعالى لا يجوز أن يعاقب من بذل مجهوده فى تلافى ما كان منه ، فاذا كان قوله تعالى : ﴿ومن يعصِ الله ورسوله ويتعد حدوده يُدخله ناراً خالداً فيها﴾ دالا على مذهب المعتزلة أن من فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد فى النار ، فقد قال القاضى : مالم يتب ، لأن اشتراط التوبة معلوم بالعقل ، «ومادل العقل الصحيح على اشتراطه هو فى حكم المتصل بالقول ، وإن كان تعالى قد بين كونه شرط فى مواضع» . (٢)

٤ — ومما يستدل به القاضى على فساد قول المجبرة قوله تعالى : ﴿فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين﴾ فلم يتعلق هؤلاء الذين رأوا العذاب إلا بهذا القول ، ولو كان الأمر كما تقوله المجبرة لكان الأولى أن يقولوا إنك أوقعتنا فى الظلم ، أو منعتنا من الإيمان بسلب القدرة عليه ... الخ ..

---

(١) المصدر السابق . ص : ١١٨ .
(٢) المصدر السابق . ص : ١٧٩ .

«لأن المتصور فى العقول أنه لاعذر لمن يعامل بعضرة أوضح من أن يظهر أنه لم يقدر على خلاف مافعل[(١)] .

٥ ـــ ويقول، وهو بسبيل تأويل آية تدل ـ من بعض الوجوه ـ على جواز الشرك على الأنبياء : « فإذا تقدم ذكر أمرين ، ودل الدليل فى أحدهما على امتناع الحكم عليه ، فالواجب أن يرد ذلك الحكم إلى المذكور الآخر باضطرار[(٢)] .

٦ ـــ ويبين فى تأويل إحدى الآيات التى ورد فيها ذكر الاستواء ، أنه فسره بمعنى الاستيلاء والاقتدار، مع أن من معانيه الانتصاب ، « لأن العقل قد اقتضى المعنى الأول ، من حيث دل على أنه تعالى قديم . ولو كان جسما يجوز عليه الأماكن لكان محدثاً ، تعالى الله عن ذلك ؛ لأن الأجسام لابد من أن يلزمها دلالة الحدث .. »[(٣)]

إلى آيات كثيرة يظهر فيها أثر تحكيم العقل فى الفهم والتأويل شديد الوضوح ، أثراً طبيعياً لهذا المنهج .

ب ـ اللغة والنظم

ويستعين القاضى على هذا التأويل باللغة ، سواء فى ذلك المفردات ، وقواعد النحو والإعراب ، والعناية بالنظم القرآنى ، وضرورة بقاء الصلة اللغوية والمعنوية قائمة بين الآية أو الآيات، والقاضى شأنه فى ذلك شأن سائر المعتزلة فى العناية باللغة فى التفسير والتأويل .

---

(١) نفس المصدر . ص : ٢٧٣ . (٢) المصدر السابق . ص : ٣٠٩ ـ ٣١٠

(٣) كتاب القاضى . المصدر السابق . ص : ٣٥١ .

والواقع أن اللغة لم تكن لتسعف القاضى فى تأويلاته لو أنه كان ينطلق فى ذلك على منهج باطل ، فعل الباطنية مثلا ، ومن هنا يمكن الحكم على منهج القاضى فى المتشابه وفى التأويل ، كما يمكننا أن نرجح تسمية تأويله بالتأويل العقلى ــ دون التأويل اللغوى [١] ــ لأن اللغة لا تعدو أن تكون أداة لهذا التأويل فى نهاية المطاف ، وإن كان لا يمتنع أن نقول إن القاضى وسائر المعتزلة يعتمدون فى تأويلهم لكتاب الله على شيئين رئيسيين : هما العقل واللغة [٢] .

من شواهد الاعتماد على اللغة :

ونكتفى فى بيان هذا الاعتماد على اللغة ــ والذى تكاد تخلو منه

---

(١) سمى جولدزيهر منهج المعتزلة فى التأويل بالمنهج اللغوى ! وقد تناولنا هذه النقطة فى البحث الذى نعده عن منهج المعتزلة فى التفسير . والذى تناولنا فيه جميع قواعد هذا المنهج فى التفسير والتأويل .

(٢) من طريف ما يدل على هذا المنهج العقلى لدى المعتزلة ما أجاب به جعفر بن مبشر ــ أبو محمد الثقفى من رجال الطبقة السابعة ــ الخياط حين سأله عن قوله تعالى : [يضل من يشاء ويهدى من يشاء] وعن الختم والطبع . فقال : (أنا مبادر إلى حاجة . ولكنى ألقى إليك جملة تعمل عليها : إعلم أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمة ثم يحول دونها . ولا أن ينهى عن قاذورة ثم يدخل فيها . وتأول الآيات بعد هذا كيف شئت) طبقات المعتزلة . ص : ٧٦ .

أما تمكن المعتزلة من لسان العرب ولغتها ، مما أعانهم على تأويلاتهم العقلية ، فأشهر من أن يتحدث عنه ، وبحسبهم العلاف والنظام والجاحظ ، والجبائيان ، وشهادة علماء اللغة ، قال المبرد : (ما رأيت أفصح من أبى الهذيل والجاحظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرة ، شهدته فى مجلس وقد استشهد فى جملة كلامه بثلاثمائة بيت) . طبقات المعتزلة ص : ٤٥ وقال ثمامة : (وصفت أبا الهذيل للمأمون فلما دخل عليه جعل المأمون يقول لى : يا أبا معن وأبو الهذيل يقول لى يا ثمامة . فكدت أتقد غيظاً . فلما احتفل المجلس استشهد فى عرض كلامه بسبعمائة بيت ، فقلت : إن شئت فكنني وإن شئت فسمنى !) . المصدر السابق ، ص : ٤٦ . وانظر الفصل الذى عقده الحاكم لذكر (من ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة) والذى قال فى أوله : (أكثر نحاة البصرة ، وكثير من أهل اللغة . وجملة من الشعراء وأئمة الأدب يذهبون مذهب العدل) شرح عيون المسائل . المجلد الأول . ورقة ١٦٣ ــ ١٦٦ .

صفحة واحدة من صفحات الـكتاب — ببعض الشواهد :

١ ـ ففي مسألة الاستواء السابقة في قوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان ﴾ بين القاضي أن الاستواء محتمل في اللغة ، ومنصرف فيها إلى وجوه ، وأن مواقعه تختلف بحسب ما يتصل به من القول ، والمراد به في الآية : القصد لخلق السماء ، « لأنه عداه بإلى ، ولا يكاد يعدى بـ « إلى » إذا أريد به الاستواء على المكان[1] » .

٢ — ويرد القاضي على الذين يجوزون على الله المـكان واللقاء ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون﴾ فيقول: إن المعنى أنهم ملاقو ما وعدهم به من الثواب ، وأنهم يرجعون إلى حيث لا يملك الأمور سواه ، قال القاضي : « وليس اللقاء هو التجاور على جهة المشاهدة ، لأن الضرير قد يلقى غيره إذا سمع خطابه ، وإن لم يشاهده ، وقد يبعد من مخاطبه ، ويعد ملاقياً له[2] » .

٣ — ويقول القاضي في استدلال الذين يقولون إن المعاصي من قبله تعالى بقوله تعالى : ﴿ وإذ أنجيناكم من آل فرعون يسومونـكم سوء العذاب ، يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلـكم بلاء من ربكم عظيم ﴾ ـ لـمكان إضافتها إليه سبحانه ـ إن هذا الاستدلال باطل ، لأن المراد بالبلاء هو الإحسان ، حيث نجاهم ممن يعاملونهم بهذه المعاملة ، قال القاضي ، « والـكلام في أن الأيادي والإحسان يسمى بلاء ظاهر في اللغة[3] » .

٤ ـ وفي موضع آخر يستدل القاضي على أن أفعال العباد ليست من خلقه

---

(١) انظر ص : ٧٣ .
(٢) انظر ص : ٩١ .
(٣) انظر ص : ٨٨ .

تعالى، بالآية الكريمة ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلا ، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ ويقول فى ذلك : « إن أقوى الإضافات فى الفعل أن يضاف إلى فاعله ، فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه مع أنه الذى خلقه وأوجده » !

فإن اعترض على القاضى بأنهم يضيفون الطاعة إليه تعالى وإن لم يفعلها ، قال : « إن الذى قلناه إن ما يفعله لا يجوز أن ينفى عنه فلا يضاف إليه، ولم نقل إن كل ما أضيف له فهو فعله » ثم يتحدث عن أنواع الإضافات فى اللغة فيقول : « قد يضاف الشىء إلى من فعله ، وقد يضاف إلى من أعان عليه وسهل السبيل إليه ولطف فيه ، وقد يضاف إلى من فعل ما يجرى مجرى السبب له ، ولذلك قد يضاف ما يفعله أحدنا من الإحسان إليه؛ لأنه فعله ، وقد يضاف أدب ولده إليه وإن كان من فعل الولد ، لما فعل المقدمات التى عندها يتأدب . . . . وهذا ظاهر فى اللغة ، ولا يعرف فى اللغة قطع إضافة الفعل عن فاعله ألبتة[١] » .

ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق

١ ـــ وحمل القاضى قوله تعالى فى الكفار : ﴿ صم بكم عمى فهم لا يعقلون ﴾ على التشبيه، لأنهم لشدة تمسكهم بالكفر، وإخراجهم أنفسهم أن ينتفعوا بما يسمعون ويبصرون ، كانوا بمنزلة من لا يسمع ولا يبصر . ولم يجوز أن يكون فى الآية دلالة على أنه جعل الكفار ممنوعين من الإيمان ، كما زعم بعضهم ، لأن قوله تعالى فى آخر الآية ﴿ فهم لا يعقلون ﴾ لو كان المراد به التحقيق لم يكن لذلك تعلق

---

(١) انظر ص : ٩٦ـ٩٧.

بما تقدم ، لأن الأصم الأبكم قد يكون عاقلا ، ومتى حمل على التشبيه كان له به تعلق ، فيتسق المعنى ، والنظم[١] .

٢ ـــ ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق كذلك فى تأويلاته رحمه الله ، صرفه الأمر الوارد فى قوله تعالى : ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ إلى معنى التقرير والتقريع ، لأن صدر الآية يبين أنه تعالى قد خص آدم بأن علمه الأسماء ليكون علمه بها معجزة له ، فأراد أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته ، قال القاضى : « فقررهم بقوله : ﴿أنبئونى بأسماء هؤلاء﴾ على ذلك ، ونبه من حالهم على أنهم إذا لم يختصوا بما اختص به آدم مما فيه انتقاض عادة فيجب أن يكون نبياً ، ولذلك حكى عنهم مايدل على الانقياد ، وهو قولهم : ﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ .

وكذلك ترجح الآية التالية صرف الأمر إلى التقرير ، قال تعالى من بعد ﴿ قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم . . ﴾ الآية ؛ لأنه لو كان تكليفاً لكان لا يتغير حاله بأن يخبرهم آدم عليه السلام بالأسماء ، ولم يكن لقوله تعالى عند ذلك ﴿إنى أعلم غيب السموات والأرض﴾ معنى . .[٢]

وهكذا يرد القاضى على من زعم أن فى الآية دلالة على أن الله تعالى يكلف العبد مالا يطيق ، ويأمره بما يعلم أنه لا سبيل له إلى القيام به ، لأن هذا مما يأباه العقل ، ومما يفسد به نظم الآية بعد ذلك .

---

(١) انظر ص : ١٠٥ ــ ١١٦ .　　(٢) انظر ص : ٨٠ ــ ٨٣

وعلى هذا النحو من التخريجات اللغوية الدقيقة يمضى القاضى فى تأويل متشابه القرآن فى سائر كتابه .

٣ — طريقة المؤلف :

يستعرض القاضى رحمه الله ، فى كتابه ، سور القرآن بحسب ترتيبها فى المصحف ، ويقف فى كل منها عند نوعين من الآيات : الآيات المتشابهة التى يزعم الخصم أن فيها دلالة على مذهبه ، والآيات المحكمة الدالة على المذهب الحق، وذلك ماألزم به نفسه فى آخر مقدمة الكتاب، حيث ذكر أنه سيبين فى المتشابه « أن ظاهره لايدل على مايقوله المخالف ألبتة » وذكر أنه سيقف فى كل سورة عند « مايدل من المحكمات على الحق »(١) .

وهكذا جاءت مسائل الكتاب على نوعين : مسائل ، ودلالات . أما المسائل فموضوعها الآيات المتشابهة ،وعرض مايراه الخصم فيها من الدلالة على مذهبه ، ثم تأويلها على الوجه الصحيح ، الذى يراه القاضى مبطلا لدعاوى الخصم.

وقد جرت عادة المؤلف فى هذه المسائل على الاكتفاء بالقول الموجز فيما يستدل عليه المخالف ، دون التعرض لذكره أو ذكر فرقته أو مذهبه ، فسواء عنده المشبهة، والأشاعرة، والخوارج، وغيرهم ، لأن ما يقصد إليه هو بيان أن هذه الآية قد استُدل بها على رأى باطل ، هو كذا ، تمهيداً لرده وبيان وجه الصواب فى فهم الآية وتأويلها ، وغالباً ما يقول القاضى عند عرض آرائهم : « قالوا.. ».

وغالباً ما يستهل القاضى الرد عليهم ببيان أن الظاهر الذى يدعونه لا يدل

---

(١) انظر الفقرة : ١٢ .

على ما يذهبون إليه ! أو أنه مما لا يمكن أن يقول به أحد ، وأنه - لذلك - لا بد للجميع من الدخول تحت التأويل ، ثم شرع فى تأويله هو ، رحمه الله ، على المنهج الذى أسلفنا الحديث عنه .

أما الدلالات فموضوعها الآيات المحكمات ، وهى التى يستدل بها القاضى على التوحيد والعدل ، وإن كان من غير اللازم - بالطبع - أن يكون قد التزم استقصاء هذه الآيات جميعاً ، وبحسبه منها ما يدل على الحق فى بابه الخاص[1] .

وبعد ، فإن هذا الترتيب الذى اتبعه القاضى فى كتابه ، هو - بلا شك - الترتيب الأفضل لمن كان همه الوقوف على الآيات المتشابهات فى القرآن ، ورد التمسك بظاهرها من قبل الجبرية ، والمجسمة ، والحشوية ، وسائر أهل الزيغ ، وهو كذلك الأقرب لطبيعة الإملاء الذى جرى عليه القاضى فى وضع الكتاب ، على عادته فى سائر كتبه ، وكما أوضح ذلك فى المغنى ، فى النص الذى نقلناه آنفاً عند التعريف بهذا الكتاب .

ولكن الإفادة من كتابنا المتشابه ، فى دراسة أدلة الفرق المختلفة التى تستند فيها إلى آيات القرآن - سواء فى ذلك المعتزلة وغيرهم ، وسواء أكان استدلالا بالحق أم استدلالا بالباطل - ليست ميسرة على الوجه الأكمل ، على عكس ما لو كان ترتيب الكتاب موضوعياً ، عرض فيه المؤلف للمتشابهات والمحكمات فى المسائل المتنازع عليها ؛ واحدة واحدة ، كمسألة الرؤية ، أو خلق الأفعال ، أو الوعد والوعيد ، أو أية مسألة أخرى ، فأول المتشابه ، وأصّل الاستدلال

---

(١) انظر الفقرة : ١٢ من الكتاب .

بالحكم[١] . ونرجو أن يكون فى الفهارس بعض العوض .

٣ — كتاب القاضى ومنزلته بين كتب المتشابه الأخرى

إن الحكم على كتاب القاضى ومقارنته بكتب من تقدمه من شيوخ المعتزلة وغيرهم ، يبدو أنه من غير الممكن ،وقد فقدنا هذه الكتب ، وبخاصة كتاب أبى على الجبائى ، الذى ذكره ابن النديم ، ونحن نعلم مدى ما تلقاه آراء أبى على وكتبه من الرعاية والاعتبار عند القاضى عبد الجبار .

وإن كان من الممكن هنا القول بأن المعتزلة كانوا أسبق من غيرهم إلى الكتابة فى هذا الموضوع إن لم يكونوا قد انفردوا فيه ، أو كتبوا أكثر من سائر الفرق الأخرى على أقل تقدير ، وقد حملهم على ذلك تصديهم للدفاع عن الإسلام والرد على الطاعنين على القرآن ، من أى نحلة كان ، إلى جانب رغبتهم فى الدلالة على مذهبهم وإثبات أن الكتاب موافق لأدلة العقول ، وتأويل جميع الظواهر التى يتعلق بها خصومهم من الجبرية والحشوية وغيرهم ، وإثبات أن هؤلاء قد عدلوا عن البراهين وعن التمسك بالكتاب جميعاً ، كما يقول القاضى فى صدر كتابه .

---

(١) واضح أن ماقدمناه من الكلام هنا فى بيان مسلك المؤلف فى ترتيب كتابه ، والذى وضعناه تحت عنوان (طريقة المؤلف) يغاير من كل وجه ما تحدثنا عنه آنفا تحت عنوان (منهج القاضى فى الكتاب) وأن كلا من العنوانين إن كان لا يدل على ما تحته — عند بعضهم — بنفسه ، فقد دل — والحمد لله — بما كتب تحته . وإذا كنا لم نتقول على اللغة أو العرف العلمى ، فإن الزعم بأن تفريقنا هذا يدل على الخطأ فى فهم الاصطلاحات وتعبير بعضهم — أوغل فى الفساد من أن يحكم عليه بالخطأ . ويبدو لنا أننا ما زلنا بحاجة ملحة إلى أن يكتب لنا كثير من الصفحات — فوق ما كتب — فى المنهج ، حتى يقوى بعض الناس على التفريق بين المناهج والفهارس ! وبين المناهج وترتيب الموضوعات أو المعلومات . . . ، وأخيراً بين المناهج والطرق ! ! .

ومن جهة أخرى ، فإن الفهارس التى تعطينا أسماء الكتب التى ألفت فى المتشابه ، مما لم يصل إلينا ، لا تفرق فى تصنيفها لهذه الكتب بين المتشابه —موضوع التحقيق— والمتشابه اللفظى المتصل بالآيات المتماثلة والمتقاربة فى اللفظ . وهذا مما يعوق سبيل المقارنة التاريخية السليمة ، كذلك .

ولكننا ، على أية حال ، سنقف على الكتب التى ألفت فى المتشابه قبل القاضى ، رحمه الله ، ونحاول ببعض الدلائل أن نميز منها كتب المتشابه اللفظى من متشابه المتكلمين ، لنضع كتاب القاضى عبد الجبار فى موضعه من هذه الكتب .

الكتب التى ذكرها ابن النديم :

ذكر ابن النديم تحت عنوان : « الكتب المؤلفة فى متشابه القرآن » الكتب التالية : « كتاب محمود بن الحسن[١] . كتاب خلف بن هشام[٢] . كتاب القطيعى[٣] . كتاب نافع[٤] . كتاب حمزة[٥] . كتاب على بن قاسم

---

(١) هو محمود بن حسن الوراق ، عده الحاكم فيمن ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة . وأورد من شعره :

ولم تلزم الذنب المقادير جاهلا فأنت ولى الذنب ليس المقادر
فلو كان للمقدار فى الذنب شركة لكان له حظ من الوزر وافر

توفى فى حدود الثلاثين ومائتين . انظر شرح عيون المسائل المجلد الأول ورقة ١٦٤–١٦٥ . فوات الوفيات : ٢/٥٦٢ .

(٢) هو خلف بن هشام الأزدى ، أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، كان عالما عابداً ثقة ، واشتهر ببغداد وتوفى فيها سنة ٢٢٩ . غاية النهاية : ١/٢٧٣ ، تاريخ بغداد : ٨/٣٢٢ .

(٣) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك (أبو بكر القطيعى) عالم بالحديث ، يقال إنه كان مسند العراق فى عصره ، ونسبته إلى (قطيعة الدقيق) ببغداد وحدث عنه الحاكم وأبو نعيم ، وتوفى سنة ٣٦٨ . انظر لسان الميزان : ١/١٤٥ ، غاية النهاية : ١/٤٣ .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، أحد القراء السبعة ، أصله من أصبهان ، أقرأ الناس دهراً طويلا ، نيفاً عن سبعين سنة وانتهت إليه رياسة القراء بالمدينة ، توفى سنة ١٦٩ ، وقيل سنة ١٧٠ . انظر غاية النهاية : ٢/٣٣٤ .

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، التيمى ، الزيات . أحد القراة السبعة =

الرشيدى ، كتاب جعفر بن حرب المعتزلى ، كتاب مقاتل بن سليمان الهمدانى ، كتاب أبى على الجبائى ، كتاب أبى الهذيل [١] العلاف [٢]

كما ذكر فى باب « الكتب المؤلفة فى معان شتى من القرآن » « كتاب بشر بن المعتمر [٣] ، فى متشابه القرآن » ، و « كتاب قطرب [٤] فيما سأل عنه الملحدون من أى القرآن [٥] » .

يضاف إلى ذلك كتاب آخر ذكره ابن النديم فى معرض ترجمته لابن الخلال القاضى ، قال ابن النديم : هو « أبو عمر أحمد بن محمد بن حفص الخلال ، البصرى ، مولده بها ، ولقى الصميرى وأبا بكر بن الأخشيد وأخذ عنهما ، وكان

= كان من مولى التيم فنسب إليهم ، توفى سنة ١٥٦ . وقيل ١٥٨ . انظر تهذيب التهذيب : ٣/٢٧ . غاية النهاية ١/٢٦٢ — ٢٦٣ . . وفيه أن على بن حمزة الكسائى أجل أصحابه .

(١) انظر ترجمة جعفر فى هذا الكتاب ص : ٣٢١ : وأبى على . ص : ٥٥ . وأبى الهذيل ص ٧٩ . أما مقاتل بن سليمان البلخى . المحدث المشهور فهو من رءوس المشبهة . وقد اختلفت فيه الآراء . فبينما يلعنه أبو حنيفة يقول الشافعي إن الناس عيال عليه فى التفسير . وأهم ما اشتهر به فى مجال التشبيه حديث « المقام المحمود » الذى فسره تفسيراً مادياً . وقد توفى عام ١٥٠ هـ من كتبه (تفسير القرآن) يظهر فيه قوله بالتشبيه والتجسيم : انظر وفيات الأعيان : ٢/١١٢ . طبع مصر سنة ١٣١٠ هـ ميزان الاعتدال للذهبي : ٣/١٩٦ . مقدمة التنبيه والرد على أهل الأهواء للشيخ الكوثرى ص : ٦ .

(٢) انظر الفهرست ، طبع أوربا ، ص : ٣٦ .

(٣) هو أبو سهل : بشر بن المعتمر ، الهلالى ، رئيس معتزلة بغداد ، وإليه تنسب فرقة (البشرية) وتوفى فى حدود سنة ٢١٠ . انظر طبقات المعتزلة ص : ٥٢ والتبصير فى الدين للاسفرايينى بتحقيق الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله ص : ٧١ .

(٤) هو أبو على محمد بن المستنير ، الشهير بقطرب ، من أهل البصرة ، عالم باللغة والأدب ، قال القفطي : « وكان موثقاً فيما يعليه ، ومات سنة ست ومائتين .. وله من الكتب : « الرد على الملحدين فى متشابه القرآن » وعده الحاكم فى باب من ذهب إلى العدل من النحاة . وفى بغية الوعاة أنه « كان يرى رأى المعتزلة النظامية » . وهذا ما حملنا على الاعتقاد بأن الكتاب الذى أشار إليه ابن النديم هو فى متشابه القرآن . انظر عيون المسائل ١ ورقة ١٦٥ . إنباه الرواة : ٣/٢١٩ — ٢١٠ .

بغية الوعاة للسيوطي : ١/٢٤٢ . طبع الحلبي سنة ١٣٨٤ .

(٥) انظر الفهرست ، طبع أوربا ، ص : ٣٠ .

إليه القضاء بمدينة حرة ، ورد إليه قضاء تكريت وهو بها إلى هذه الغاية[1] ، وله من الكتب ، كتاب الأصول ، وكتاب المتشابه » .

ويوجد كتابه هذا فى المتشابه فى المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة صنعاء[٢] .

وبذلك يكون للمعتزلة — قبل القاضى — ستة كتب فى المتشابه ، أو سبعة ؛ لأن ابن الخلال ، على الأقل ، قد ألف كتابه فى عصر القاضى ، رحمهما الله . وجميع هذه الكتب كانت موجودة حتى مطلع الربع الأخير من القرن الرابع ، ومعلوم أن شيخنا قد أملى كتابه فى خلال الفترة التى كان يملى فيها كتاب المغنى « من سنة ٣٦٠ — ٣٨٠ هـ »[٣] أى أنه أملاه فى الفترة التى كانت فيها تلك الكتب موجودة على كل حال .

بين هذه الكتب وكتاب القاضى رحمه الله

ونكاد نقطع — مع تعذر مقارنة كتاب القاضى بهذه الكتب ، اللهم إلا كتاب ابن الخلال الذى قصره على طائفة معينة من آيات المتشابه — بأن القاضى قد تأثر إلى حد كبير بكتاب شيخه أبى على الجبائى ، وفى المقام الأول كذلك ، وإن لم يكن هناك ما يمنع أن يكون قد اطلع على سائر كتب قومه .

---

(١) أى سنة ٣٧٧ ، وهي السنة التى ذكر ابن النديم أنه انتهى إليها فى فهرسه الذى جمع فيه الكتب الموجودة « بلغة العرب وقلمها . . » أو بعدها بقليل ؛ لأن ابن النديم توفى سنة ٣٨٤ وبهذا يمكن القول إن تواريخ الوفاة التى ذكرها بعد هذا التاريخ من عمل غيره ، كما جاء فى ترجمة ابن جنى أنه توفى سنة ٣٩٢ ، ولا يبعد أنه قال فيه ماقاله فى ابن الخلال القاضى مثلا ، ثم جاء من بعده من نص على تاريخ الوفاة . انظر مقدمة الفهرست ، وص : ٨٧ ،

(٢) وعنوانه : « الرد على الجبرية القدرية فيما تعلقوا به من متشابه آى القرآن الكريم » ويقع فى ثمان وتسعين ورقة .

(٣) انظر تعريفنا السابق بالمغنى .

هذا إذا أمكننا القطع بأن جميع هذه الكتب فى المتشابه الذى تناوله القاضى دون المتشابه اللفظى ، ولعل هـذا مما يمكن القطع به ؛ لأن المعتزلة إنما كان يعنيهم فى الذود عن الإسلام والرد على الخصوم ، هذا النوع من المتشابه دون المتشابه اللفظى ، القريب من طبيعة القراء دون المتكلمين ، ولأن القاضى ذكر فى مقدمة كتابه أن كتب مشايخه مشحونة بذكر هذا الباب — المتشابه — «ليبينوا أن القوم — المجبرة ونحوهم — كما خرجوا عن أدلة العقول ، فكذلك عن الكتاب» وكل هذا مما لا يعتد به فى المتشابه اللفظى بالطبع !

ولا ندرى بعد ذلك ما هو وجه عدم ذكر كتاب بشر بن المعتمر فى الكتب المؤلفة فى المتشابه ، وعدم التعرض لكتاب ابن الخلال إلا من خلال الحديث عن حياته، لأن مما نستبعده أن يكون كتاب «بشر» الوحيد فى المتشابه الكلامى دون سائر الكتب الأخرى التى ذكرها ابن النديم فى الباب الخاص بالمتشابه ، ومزج فيها كتب المعتزلة بكتب القراء فالراجح أن تكون كتب هؤلاء المعتزلة مثل كتاب بشر ! .. وكان الأولى أن تصنف كتبهم مع كتاب مقاتل بن سليمان -الذى يرجح أنه فى هذا الباب — وكتب سائر المتكلمين الذين تناولوا هذه الآيات بالتفسير والتأويل ، دون كتب القراء ، كنافع، وحمزة، وخلف بن هشام، ممن بحثوا فى المتشابه اللفظى، سعياً وراء بعض الأسباب البلاغية ، ولم يبحثوا فى آيات الصفات والعقائد ، أو فى المتشابه الذى أشارت إليه الآية السابعة من سورة آل عمران .

وإنما رجحنا أن كتب هؤلاء كانت فى المتشابه اللفظى، لأن الذين كتبوا فى متشابه العقائد كانوا فى الغالب من أصحاب النحل ، ولأن الكتابة فيه لم تفرد إلا بعد احتدام الخلاف المذهبي !

أضف إلى ذلك أنه قد وصلنا من كتب القراء فى المتشابه : كتاب للكسائى الذى كان تلميذاً لأحد هؤلاء الذين ذكرهم ابن النديم كتباً فى المتشابه ، وشيخاً لآخر ، أسماه « مشتبهات القرآن »[1]. عالج فيه مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف ومسائل أخرى ، ثم جمع فيه الآيات المشتبهات من حيث اللفظ، بعضها مع بعض بحسب ترتيب السور ، ولم يكتب فى تعليل ذلك ، والتماس ما فيه من وجوه البلاغة ، حرفاً واحداً ، وربما جاء من بعده فالتمسوا بعض وجوه الحكمة فى ذلك فى كتب أسموها بالمتشابه ، كذلك .

على أننا لا نحكم باستحالة أن يكون بعض هؤلاء قد حمله ما وجده من أصحاب الفرق ، وبخاصة المعتزلة — ونظرة المحدثين والقراء لهم معروفة — من الخوض فى التأويل ، على الكتابة والرد عليهم ، والانتصار فى ذلك بمذهب السلف ، فيكون قد كتب ، على أحسن الفروض ، كتاباً فى آيات الصفات !

وإذا قارنا كتاب القاضى عبد الجبار بكتاب القاضى ابن الخلال ، وهو كل ما وصلنا من كتب الذين تقدموا قاضى القضـاة ، أمكننا القول : بأن كتاب الشيخ ينفرد بشموله جميع الآيات المتشابهة مع الاستدلال بالحكم على مذهبه ، فى جميع مسائل العدل والتوحيد ، فى حين أن ابن الخلال اقتصر فيه على تأويل الآيات التى يشعر ظاهرها بالجبر .

---

(١) الكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ ، وذكر ابن الجزرى أنه كان أجل أصحاب حمزة بن حبيب (— ١٥٦) وذكر أن خلف ابن هشام (— ٢٢٩) قد قرأ عليه — الكسائى — الحروف . راجع غاية النهاية فى طبقات القراء : ١/٢٦١ ـ ٢٦٢ و١/٢٧٥ . وانظر أوسع ترجمة الكسائى فى إنباه الرواة . وتوجد نسخة من كتابه (مشتبهات القرآن) فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ـ نسخة مصورة بالميكروفيلم ـ تقع فى ٨٠ ورقة ، ورقمها ٢٤٠ تفسير .

كتاب القاضي بين كتب الفرق الأخرى :

أما أصحاب الفرق الأخرى فما وصل إلينا مايدل على أن واحداً منهم قد نسج على منوال القاضي في كتابه ، فأوّل جميع الآيات المتشابهة لتوافق المحكم الدال على مذهبه فيما يعتقد ، وأصّل الاستدلال بهذا المحكم على مايقول ، وإن كان من الممكن هنا الإشارة إلى كتاب : « تأويلات أهل السنة » لأبي منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣ فإنه وإن كان تفسيراً كاملا للقرآن لم يقصره على المحكمات والمتشابهات ، إلا أنه يطيل الوقوف عند هذا النوع من الآيات ، ويرد في ذلك على سائر الفرق ، ولعل هذا مما حمله على تسميته كتابه بهذا الاسم [١].

وكتاب : «الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله [٢]» المنسوب للإمام أحمد بن حنبل الذي أول فيه بعض الآيات على خلاف تأويل الجهمية لها ، مثل آيات الرؤية والعرش ونحو ذلك ، أو بعبارة أخرى : التي رفض فيها تأول الجهمية ، حملاً لها على الظاهر ، حتى زعم مثلاً أن الله على عرشه في السماء [٣] ، أو مستدلا على هذا الرفض ببعض الروايات ، حتى إنه ذهب في إثبات تكليم الله لموسى بكلام سمعه إلى الاستشهاد بحديث الزهري أن موسى لما رجع إلى قومه وسألوه أن يشبه لهم كلام الله ، قال : « هل سمعتم الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ؟ فكأنه

---

(١) راجع : تأويلات أهل السنة) مخطوط دار الكتب المصرية : ٢٧٣٠٦ ب وهو يقع في ثلاث مجلدات ضخام .

(٢) انظر الكتاب ضمن مجموعة نشرها الشيخ محمد حامد الفقي باسم (شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين) من ص : ٤ ــ ٤٠ . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٥ .

(٣) شذرات البلاتين ، ص : ٣٣ ــ ٣٤ .

مثله (١)) ! والكتاب كله يقع فى قريب من أربعين صفحة . وهو على كل حال ليس لأحمد على التحقيق ، وإنما هو من وضع بعض الحشوية عليه ؛ قال الشيخ زاهد الكوثرى، رحمه الله : « وأما مايعزى إلى الإمام أحمد من كتاب : « الرد على الجهمية والزنادقة . . فإنما أذيعت نسبته إليه فى القرن الرابع الهجرى برواية مجهولة ، حتى إن الذهبى لايعترف بصحة النسبة إليه ، وإن عوّل عليه كثير من شيوخ متأخرى الحشوية ، وقد ذكرنا فى سنده من العلل القادحة ، وما فى المتن ، مما يجلّ مقدار أحمد عن القول به » (٢) .

وتغنينا هذه المقالة من الشيخ زاهد ، وإن كنا فى الواقع لم نرد أن نعنى بالتحقيق فى صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد رحمه الله ، لأن الأمثلة السابقة وحدها ـ فيما نرى ـ تكفى للدلالة على أن الكتاب مكذوب عليه . أو أن يكون مشبها حشوى العقيدة ، وما نظن ذلك .

بين كتاب القاضى وكتب من تأخر عنه :

أما أهم الكتب التى عرضت لتأويل الآيات المتشابهة بعد القاضى ، فهى

---

(١) المصدر السابق ، ص : ٣١ .

(٢) تعليق للشيخ زاهد على كتاب (الاختلاف فى اللفظ) لابن قتيبة ؛ ص ٥٥ . ويضاف إلى هذه الكتب كتاب آخر للاشعرى ذكره ابن فورك ، وهو يعدد كتب أبى الحسن التى ألفها بعد سنة عشرين وثلاثمائة ، قال : (وكتاب فى متشابه القرآن جمع فيه بين المعتزلة والملحدين فيما يطعنون به فى متشابه الحديث) ! وهذا هو نص العبارة كما وردت فى (تبيين كذب المفترى) ص ١٣٥ ـ ولعله تناول فيه آيات الهدى والضلال والرؤية ونحو ذلك ؛ على طريقته فى كتاب الإبانة وغيره ، وعلى عادته فى العبارة الموجزة التى يظن أنها تحمل معنى الإلزام ـ وبدون اعتراض ـ لخصومه المعتزلة ، الذين يحلو له دائماً أن يجمعهم مع الملحدين ، وتاريخهم فى الذب عن الإسلام وقطع دابر الملحدين لا يجهل .

كما تحسن الإشارة هنا إلى أن أكثر الكتب التى تبحث فى الفرق تخص موضوع المتشابه بفصل خاص ، وإن كان كتاب أبى الحسين الملطي الشافعى من أسبق هذه الكتب وأكثرها موضوعية فى تناول هذا البحث ، وتأويل الآيات التى يشعر ظاهرها بالتعارض . انظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين محمد بن أحمد الملطي (ت ٣٧٧) ، ص : ٥٨ ـ ٨٢ ،

جيدة كذلك عن الطريقة التى سلكها القاضى ، لأن أصحابها اقتصروا فيها على جمع بعض آيات الصفات وأخبارها فقط ، وتأويلها بما يعتقدون أنه الحق ، على نحو مافعل ابن اللبان فى كتابه « متشابهات القرآن » والرازى فى « أساس التقديس » يضاف إلى ذلك كتابا « الإكليل فى المتشابه والتأويل » لابن تيمية . و « إلجام العوام عن علم الكلام » للغزالى ، اللذين درسا فيهما المتشابه دراسة موضوعية ، ولم يلتزما فى ذلك تأويل جميع آيات الصفات بطبيعة الحال .

٤ — نسختا الكتاب وعملنا فى التحقيق :

قمت بتحقيق الكتاب عن نسختين فريدتين :

أولاهما : نسخة قديمة بخط يمنى واضح ، ناقصة من أولها بمقدار ورقتين — صفحة العنوان وثلاث صفحات أخرى — كما يتضح ذلك من مقارنتها بالنسخة الأخرى . وعدد أوراقهـا ثلاث وسبعون ومائة ورقة ، ومتوسط الأسطر فى الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطراً .

ولم يعن فيها الناسخ — على عادتهم فى الخط القديم — بعلامات الإعجـام والإهمال ، على حسن خطه وكتابته عناوين السور بالمداد الأحمر .

وفى بعض أوراق النسخة تقطيع فى أطرافهـا ينتهى عنـد الكتابة تارة ، وينقص من أطرافها تارة أخرى — وبخاصة فى أوراق الكتاب الأخيرة — وفى بعض صفحات أخرى كتابات وتوقيعات بخط جد ردىء كأنه عبث صبية يتدربون على الكتابة ويوقعون بأسمائهم توقيعات متشابكة لا تقرأ .

تاريخ النسخة وتوثيقها :

وقد تمت كتابة هذه النسخة فى شهر صفر سنة ثمان عشرة وستمائة فى مدينة ظفار ذى بين ، شمال صنعاء « وهى الهجره المنصورية التى ذكرها الناسخ . راجع صفحة الكتاب الأخيرة »

وعورضت على نسخة قديمة فرغ من نساختها فى السادس من ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وأربعمائة – أى بعد وفاة المؤلف – رحمه الله – بثلاث وستين سنة – وهى نسخة القاضى شمس الدين جعفر بن عبد السلام المعتزلى وشيخ علماء الزيدية فى عصره « راجع الصفحة الأخيرة »

ويظهر أثر هذه المعارضة فى بعض مواطن الكتاب .

وقد كانت هذه النسخة فى بلاد اليمن ، ثم اقتناها فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب فى بعثة الدار إلى اليمن عام ١٩٥٢ لتصوير نوادر المخطوطات من مكتباتها العامة والخاصة ، والتى كان من بينها مجموعة من مصنفات المعتزلة تامة .

النسخة الثانية .

أما النسخة الثانية فهى قديمة أيضاً ، تامة من أولها ، ناقصة من آخرها تنتهى عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ الذى خلقنى فهو يهدين ﴾ من سورة الشعراء . وعدد أوراقها سبع ومائتا ورقة . وهى من ورقة ٨ إلى ورقة ١٩٥ ضم إليها من أولها وآخرها بعض الورقات « الحوامى » من ١ — ٧ ومن ١٩٦ — ٢٠٧ ، فيها بعض النقول المختلفة من آيات وأحاديث وأدعية ، ونقول أخرى من بعض الكتب .

ولكن هذه الحوامى التى جرت عادتهم بوضعها فى أول الكتب وآخرها للمحافظة على متن الكتاب ، وحماية له من ضياع بعض أوراقه الأولى والأخيرة، لم تحم هذه النسخة من أن يسقط منها مايقرب من الثلث ، ويبدو أنها « حميت » ناقصة.

وقد كتبت هذه النسخة بقلم نسخ معتاد ، اعتنى فيها الناسخ بعلامات الإعجام والإهمال ـ فى الغالب ـ ووضع فيها عناوين المسائل والدلالات والسور والآيات القرآنية بخط كبير مميز . ومسطرة ورقها : ٢٤ × ١٦ سم .

وكتب على صفحة الغلاف العنوان التالى :

« كتاب متشابه القرآن الكريم »

تصنيف الشيخ الإمام عماد الدين قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد

رحمة الله عليه

وعلى هذه الصفحة [٨ ظ] بعض تملكات للنسخة ، من أهمها تملك للإمام على بن المؤيد من أئمة الزيدية . ثم عبارة انتقال الكتاب بالإرث إلى زوجته الشريفة الطاهرة الشمسية بنت محمد بن عبد الهادى بن ابراهيم ، ثم إلى ولدها المهدى بن أمير المؤمنين . وبعض تملكات أخرى ، منها تملك مؤرخ فى سنة ١١٨٥ هـ .

وفى الأوراق الزائدة بآخر النسخة رسالة مؤرخة سنة ٦٧٥ هـ وعبارة تملك ـ فى ورقة أخرى ـ سنة ٨٢٢ .

تاريخ النسخة ومكانها :

وقد ضاع فى الأوراق الناقصة خاتمة النسخة وتاريخ الكتابة . ولكن يبدو من نوع الخط وسماته أن النسخة كتبت فى أوائل القرن السابع الهجرى ، لأن

خطها يشابه خط أكثر المصنفات الاعتزالية التى جمعت من وقف الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة أحد أئمة الزيدية ، المتوفى سنة « ٦١٤ » هجرية ، فى مدينة ظفار باليمن ، والتى نقلت فى عام ١٣٤٨ هـ إلى المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة صنعاء .

وقامت بعثة دار الكتب المصرية إلى اليمن عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ بتصوير هذه النسخة ـ ضمن مجموعة أخرى كبيرة ـ وبقى الأصل محفوظاً بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم ٤٩٤ تفسير . وصورتها التى اعتمدنا عليها فى التحقيق فى دار الكتب المصرية ، وتحمل رقم : ٢٧٦٢٠ ب .

عملنا فى التحقيق :

والواقع أننى أقدمت أولا على تحقيق الكتاب عن النسخة الثانية الناقصة وحدها قبل أن أعلم خبر النسخة الأولى ، وقمت بذلك على الرغم من النقص الكبير الواقع فى النسخة ؛ لاعتقادى بأهميته الكبيرة فى دراسة منهج المعتزلة فى التفسير والتأويل ، وطريقتهم فى الاستدلال بالقرآن . واعتمادهم على النصوص ـ على خلاف ما أشيع عنهم ـ ولما يسده فى الواقع من فراغ فى المكتبة القرآنية .

وكانت صادفتنى مشاكل كثيرة ، نظراً لدقة موضوع الكتاب ، وسقم النسخة فى بعض المواطن ، ولكننى تغلبت على هذه الصعوبات ـ وبخاصة فى مرحلة التحقيق الأساسية ، وهى تقويم النص ـ عن طريق الرجوع إلى ما كتبه القاضى فى الآية أو الفكرة موضوع البحث فى كتبه الأخرى ـ وعلى رأسها المغنى ـ فكان يوضح لى فهم الموضوع على الوجه الأكمل سبيل القراءة أو التصويب . كما لجأت إلى كتاب «الأمالى» للشريف المرتضى ، الذى أعاننى

بدوره على حل كثير من المشكلات الأخرى ، ليس لأن أكثر وجوه التأويل التى كان يعرض لها القاضى يذكرها الشريف ـ نظراً لتلقيه عنه ـ ليس لهـذا فحسب ، بل لأن الذى يبدو أن المعتزلة ـ بعامة ـ وهم يعتمدون فى أصول تفسيرهم وتأويلهم على اللغة يكادون يستشهدون لذلك بنفس المأثور من كلام العرب ، من أمثال وشعر ونحو ذلك ، كما أنهم يتحدثون فى أصول اشتقاق الكلمات ، ومعانيها اللغوية ، ووجوه الحقيقة والمجاز فيها حديثاً متفقاً لا يكاد يختلف موضعه .

كما سلكت فى سبيل ذلك طرقاً أخرى ، أضحى الحديث عنها بعد وجود النسخة الأخرى من نافلة القول ، وإنما أشرت إلى ما أشرت إليه لبيان أننى لم أقف على جديد عندما وجدت أن جميع النقاط التى وقفت عندها أثناء التحقيق وتتبع فيها قلم الناسخ — لا المؤلف كما ظن بعضهم — هى كما فهمتها وصوبتها فى أغلب المواطن ، ولا أقول فى جميع المواطن .

على أننى قد صوبت بعض المواطن فى مقدمة المؤلف ـ وهى مقدمة كلامية دقيقة ـ وقد أشرت إلى أنها قد سقط منها ـ من نسختنا الأخرى ـ مقدار ثلاث صفحات ، فبقى اعتمادنا فى هذا القدر على نسختنا الأولى التى كنا نظنها يتيمة . وبعض هذه التصويبات ظاهرة الصحة ، أو ظاهرة الوجوب ، وبعضها الآخر حمله بعضهم على أنه تحريف للنص وإخلال بعبارة المؤلف ، وكان لم يزد أن قرأ من الكتاب بضع صفحات ، وقاس فى غير محل القياس . وهما على أية حال موطنان يحسن أن نقدم القول فيهما فى هذه الفقرة ، ليعلم ما يجب أن يعلمه كل قارىء عن أى محقق .

١ ـــ ختم القاضى رحمه الله الفقرة الأولى من كتابه بقوله : « وعلى هـذا الوجه قلنا إن المعجزات لما كانت بمنزلة الأخبار أنها لا يمكن أن يعلم أنها صحيحة إلا بعد العلم بحال الفاعل وحكمته ، لم يمكن أن يستدل بها على النبوات من أجاز على الله عز وجل فعل القبيح ، وقلنا : يجب أن لا نأمن أنه تعالى أظهرها على [من] يدعو إلى الضلال والفساد ، ويصد عن الهدى والرشاد »

وإضافة كلمة [من] لا يحتاج إلى تعليق . أما الخلاف فكان فى كلمة «أجاز» لأنها كانت فى الأصل ـ كما أشرنا إلى ذلك فى الهامش ـ «اختار» ، فزعم من زعم أن تغييرها عبث بالنص وقلب للمعنى الذى قصد إليه القاضى، وأنه تعمد اختيارها للتشنيع على الخصوم !

وجوابنا : أن للقاضى ، وغيره أن يشنع على الخصوم ، ولـكن بالحق لا بالباطل ، ولم يكن القاضى ـــ رحمه الله ـــ من المبطلين ! ثم إن الخلاف بين القاضى وخصومه ليس فى أنهم «اختاروا» على الله فعل القبيح ، ولم يختره هو وقومه ، لأن كل المسلمين ، علماءهم وعوامهم ، متفقون على أنه تعالى يفعل الحسن ، إنما الخلاف فى «جواز» فعله للقبيح ـ بالمفهوم الإنسانى ـ وعدم جوازه ، «فأجاز» ذلك قوم ومنعه آخرون . وليس فى الإسلام فرقة «اختارت» على الله فعل الحسن ، وأخرى «اختارت» عليه القبيح ! فلا تعدو كلمة «اختار» فى النص أن تكون من تصحيفات الناسخ .

ثم إن القاضى لم يبلغ من العى أن يقـــول « اختار على الله » ويعنى بها : «اختار لله » أو اختار كذا لله ، وما نعلم أن العرب يقولون فى اختيار المرء

جانباً دون جانب : إنه اختار على هذا الجانب ! حتى تصح عبارة الناسخ المحترم .

وبعد ، فقد كان من عادتنا فى التحقيق ـ وهذا من المسلمات ـ أن نشير إلى عبارة الأصل فى الهامش ، ليرجح من شاء ماشاء، بعد أن يكون أهلا للترجيح .

٢ — وفى الفقرة الثانية من الكتاب يذكر القاضى عناية شيوخه ، ويعنى بهم من تقدمه من رءوس القوم ، بموضوع المتشابه لمناقشة المخالفين فى أصول العدل والتوحيد . ثم يقول : « فلذلك تجد كتب مشايخنا ـ رحمهم الله ـ مشحونة بذكر هذا الباب ليبينوا أن القوم كما خرجوا عن طريقة المعقول ، فكذلك عن الكتاب »

وفى الأصل ، كما بينا ، « بذكر فى هذا الباب » و« كذلك عن الكتاب » فاعترض المعترض على الموضعين ، وقال إن الصواب ما فى الأصل ، وأن ماصوبناه تحريف وتصحيف ! وأن أسلوب القاضى جاء على ذلك الشكل ، فلا داعى لتغييره . والذى نزعمه أن هذا من أسلوب الناسخ لا من أسلوب قاضى القضاة رحمه الله : أما «فكذلك» فإن لا نطيل الوقوف عندها لبيان أنها هى التى تربط الجواب فى لغة العرب .

وقوله : « بذكر فى هذا الباب » لانقول فى زيادة « فى » فيه ، إلا أن القاضى يريد أن يقول إن كتب مشايخه مشحونة بذكر باب المتشابه ، فقال : «بذكر هذا الباب» ولم يرد أن يقول إنها مشحونة بالذكر ! ! لأن مشايخه

كانوا من المعتزلة ـ !! ـ ولم يكونوا يدورون فى حلقات المتصوفة !!. والحديث فى النص عن باب المتشابه ، لا عن باب السيد البدوى !

وبعد ، فإننا لا نجهل أسلوب القاضى عبدالجبار ، وقد قلنا فيه « أما أسلوبه فهو يتحدث عن نفسه بدقة وعمق ، وهو وإن كان يقوم على القصد فى العبارة ، وعلى بعض الاستعمالات الخاصة فى بعض الأحيان ، فإنه لا مجال فيه للشرح والتعليق . وما قد يبدو غريباً على القارئ للوهلة الأولى ، ليس إلا أثراً من آثار الجدل ، والحاجة إلى تحميل العبارة أكثر ما يمكن من المعانى الفلسفية والكلامية الدقيقة »[1] .

مقابلة النسختين وأمور التحقيق الاخرى :

نعود إلى الحديث عن عملنا فى التحقيق : قمت بعد احضار النسخة الأخرى بمقابلة النص المحقق عن النسخة الأولى ، عليها . وأثبت فى صلب الكتاب النص المختار ، وكان غالبه عن النسخة الكاملة ، ووضعت الفروق فى الهامش ، كما أشرت فيه كذلك إلى ما كان من سقط عارض فى أى من النسختين . ورمزت للنسخة المصورة بدار الكتب بالحرف (د) وللنسخة الأخرى التى افتقدتها طويلا بالحرف (ف) .

وفى مجال الأمور الأخرى المتصلة بالتحقيق : قمت بضبط النص القرآنى ، ولا أدرى لماذا كثرت أخطاء الناسخ فى آيات التنزيل ، وبخاصة النسخة الناقصة ، ولعله كان يكمل الآيات من ذاكرته طلباً للسرعة ، فخانه الحفظ . وقد أتبعت كل آية برقمها من السورة ، واستغنيت بذلك ، وبوضع اسم السورة فى أعلى

---

(١) انظر رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة بعنوان (متشابه القرآن)

الصفحة عن تكرار ذاك وذكره فى الهامش ، اللهم إلا حيث أجد المؤلف يجزئ الاستشهاد بالآية والحديث عنها ، أو يكون لها ارتباط بما يسبقها أو يلحقها فى كلام المؤلف ، فكنت أذكر الآية بأكملها — وأشير إلى رقمها — فى الهامش .

وحاولت فى تخريج الأحاديث استقصاء الروايات الواردة فى كل واحد منها ما وجدت إلى ذاك من سبيل ، وكنت أثبت مع الحديث بعض تعليقات العلماء الموجزة ، إذا كان لذلك ضرورة فى التعليق على كلام المؤلف ـ رحمه الله .

أما الأعلام الذين ورد ذكرهم عند المؤلف وعرفنا بهم ، فهم قليل . ويبدو أن القاضى وهو يملى أو يكتب ما كان يعتد بالنقل عن الشيوخ ، أو الاستشهاد بآراء العلماء والمصنفين ، وكان جل نقله عن شيخيه — كما يحب أن يدعوهما — أبى على وأبى هاشم الجبائيين .وقليل منه عن شيوخ المعتزلة الآخرين .

التعليق على الكتاب :

وكتابنا بالدرجة الأولى كتاب تفسير ، لأن موضوعه هو الآيات القرآنية ، ولكنه مع ذلك ملىء بالمصطلحات الكلامية والخلافية بين المعتزلة وغيرهم ، لأنه يتناول بالتفسير الآيات التى هى مثار الجدل والخلاف بينهم . وقد حملنى ذلك على إثبات بعض الشروح الموجزة لمصطلحات القوم ، وعقد بعض المقارنات الموضحة لموقف الخصوم . وهذا ما يفسر وجود أكثرها فى أوائل الكتاب .

وقد حاولت فيما يتصل بالفريقين الرجوع إلى كتبهم الخاصة بهم ، تحريا للدقة ، ورفعاً لظلامة ركبت المعتزلة قروناً متطاولة كانت آراؤهم فيها تؤخذ من كتب خصومهم .

وبعد ، فهذا كتاب «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار ، أضعه بين يدى قراء العربية ، بعد أن نفضت عنه غبار عشرة قرون ، وعشت معه رحلة طويلة ممتعة - وإن تكن شاقة - كنت أطالع فى كل يوم من أيامها التفسير الشاهد لقوله تعالى : ﴿فأما الزبد فيذهب جُفاء ، وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض﴾.

القاهرة : كوبرى القبة

١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ

١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٦ م

عدنان محمد زرزور


متشابه القرآن
للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني

مقدمة المؤلف